ـ 7 ـ

العرق

جرت مراسم التشييع في كنيسة كبيرة، يمتد بناؤها الهندسي البديع على مساحة أربعة هكتارات حسنة التنسيق والتنظيم. قيل إن بناءها كلف 35 مليون دولار، وظهرت قيمة كل دولار أنفق عليها ـ هنالك قاعة للولائم، ومركز للمؤتمرات، ومرآب يتسع لألف ومئتي سيارة، ومنظومة صوتية من أحدث طراز، ومرفق للإنتاج التلفزيوني مجهز بمعدات رقمية.

داخل حرم الكنيسة تجمع زهاء أربعة آلاف من المعزين، معظمهم من الأمريكيين الأفارقة، والعديد منهم من المهنيين: أطباء ومحامين ومحاسبين وتربويين ووسطاء عقاريين. على المسرح، اختلط أعضاء مجلس الشيوخ، وحكام الولايات، والصناعيون الكبار مع الزعماء السود من أمثال جيسي جاكسون وجون لويس وآل شابرون و تي. دي. جيكز. وخارجها، وقف الآلاف تحت أشعة شمس أكتوبر المشرقة على طول الشوارع الهادئة: أزواج وزوجات بلغوا من العمر عتيا، ورجال متوحدون، وشابات مع عربات أطفالهن، بعضهم يلوح للمواكب التي تمر بين الحين والآخر، وغيرهم يقف صامتا متأملا، وجميعهم في انتظار إلقاء النظرة الأخيرة على المرأة الضئيلة التي شاب شعرها وترقد في التابوت المزخرف.

أنشدت فرقة المرتلين؛ وتلا راعي الكنيسة صلاة افتتاحية. نهض الرئيس السابق بيل كلينتون ليتحدث، وبدأ يصف ماذا كان يعني له كصبي جنوبي أن يركب الحافلات المخصصة للبيض فقط، وكيف حررته حركة الحقوق المدنية، التي ساعدت روزا باركس* على إطلاقها، هو وجيرانه البيض من تعصبهم وعنصريتهم. أسلوب

* سيدة أمريكية سوداء رفضت التخلي عن مقعدها في الحافلة لِرَجُلٍ أبيض في مدينة مونتغمري (بولاية الاباما) عام 1955، فانطلقت شرارة حركة الحقوق المدنية في مختلف أرجاء الولايات المتحدة. (م)

كلينتون السهل الحميم في مخاطبة مستمعيه السود، وحبهم له، عبرا عن المصالحة، عن المسامحة، عن مداواة جروح الماضي العميقة ولو جزئيا.

رؤية الرجل الذي كان زعيما للعالم الحر وابن الجنوب يعترف بما يدين من فضل إلى الخياطة السوداء، كانت من عدة جوانب إشادة مناسبة بميراث روزا باركس. وفي الحقيقة فإن الكنيسة الرائعة، وكثرة المسؤولين السود المنتخبين، وعلائم النعمة والازدهار البادية على العديد من الحاضرين، ووجودي كعضو في مجلس شيوخ الولايات المتحدة ـ يمكن اقتفاء أثرها جميعا إلى ذلك اليوم من أيام شهر كانون الأول/ ديسمبر 1955، حين رفضت السيدة باركس، بكل تصميم وعزيمة وعزة نفس وهدوء، أن تتخلى عن مقعدها في الحافلة لرجل أبيض. حينما نكرم روزا باركس، نكرم غيرها أيضا، آلاف النساء والرجال والأطفال في شتى أرجاء الجنوب الذين غابت أسماؤهم عن كتب التاريخ، وضاعت قصصهم في غياهب النسيان، لكن شجاعتهم وسجاياهم ساعدت في تحرير شعب.

ومع ذلك، عندما جلست واستمعت إلى الرئيس السابق وموكب الخطباء المتلاحقين بعده، علقت في ذهني مشاهد الدمار التي هيمنت على الأخبار قبل شهرين فقط، حين اجتاح إعصار كاترينا ساحل الخليج وغرقت نيو أورليانز. تذكرت صور الأمهات المراهقات يبكين ويندبن أو يطلقن الشتائم واللعنات أمام قبة نيو أورليانز، وهن يحملن أطفالهن، وامرأة عجوز تجلس في كرسي متحرك، وقد تدلى رأسها إلى الخلف من شدة الحر، ولاحت ساقاها الذاويتان من تحت ثوبها القذر. فكرت بالفيلم الإخباري الذي صور جثة مددها أحدهم بجانب جدار، ترقد وحيدة دون حراك تحت دثار رث رقيق؛ ومشاهد الشباب بصدورهم العارية وسراويلهم المتهدلة وهم يخوضون في المياه الدكناء، ويحملون ما استطاعوا اقتناصه من بضائع من المتاجر القريبة، وشرارة الفوضى تبرق في عيونهم.

كنت خارج البلاد حين اجتاح الإعصار الخليج، في طريق العودة من روسيا. بعد حدوث المأساة بأسبوع، سافرت إلى هيوستن، وانضممت إلى بيل وهيلاري كلينتون، إضافة إلى جورج بوش الأب وزوجته باربرا، حين أعلنوا مسعاهم لجمع التبرعات

لمصلحة ضحايا الإعصار وزاروا قرابة خمسة وعشرين ألفا ممن أجلوا عن بيوتهم ولجؤوا إلى مبنى هيوستن استرودوم ومركز ريلينت المجاور.

بذلت مدينة هيوستن جهودا مؤثرة لإقامة مرافق الطوارئ لاستيعاب هذا العدد الكبير من اللاجئين، وعملت مع الصليب الأحمر ووكالة إدارة الطوارئ الاتحادية على توفير الغذاء والكساء والمأوى والرعاية الصحية لهم. لكن حين سرنا بين صفوف الحشايا في مركز ريلينت، وداعبنا الأطفال وصافحنا الناس، وأصغينا إلى قصصهم، توضح أن العديد من الناجين قد تخلت عنهم الدولة قبل وقت طويل من حدوث الإعصار. كانوا من سكان الأحياء الداخلية الذين تجدهم في أي مدينة أمريكية، من السود الذين يطحنهم الفقر ــ العاطلين وشبه العاطلين من العمل، والمرضى والذين سيصيبهم المرض قريبا، والضعفاء وكبار السن. قالت أم شابة إنها وضعت طفلها في حافلة مليئة بالغرباء. ووصف الشيوخ البيوت التي دمرت وغياب أي ضمان أو أسرة يعتمدون عليها. وأصرت جماعة من الشبان على أن المصاطب والحواجز فجرت بواسطة أولئك الراغبين بتخليص نيو أورليانز من سكانها السود. امرأة طويلة القامة مهزولة الجسم ترتدي قميصا قطنيا أكبر من مقاسها، أمسكت ذراعي وجذبتني إليها.

همست قائلة: «لم نكن نملك شيئا قبل العاصفة، فتصور ماذا لدينا الآن!»

في الأيام اللاحقة، عدت إلى واشنطن واستخدمت الهاتف محاولا تأمين مؤن الإغاثة والمساهمات والتبرعات. وفي اجتماعات أعضاء الحزب الديمقراطي في مجلس الشيوخ، ناقشت وزملائي إصدار تشريع قانوني. وظهرت في برامج صباح الأحد الإخبارية، وأعلنت رفضي اتهام الإدارة بالبطء في التصرف لأن ضحايا الإعصار كانوا من السود ـ «العجز يعاني من عمى الألوان»كما قلت ـ لكن ألححت على أن نقص التخطيط أظهر قدرا من الابتعاد عن/ واللامبالاة تجاه مشكلات الفقر التي تطحن برحاها أحياء المدن الداخلية، ويجب التصدي لها. في أصيل ذلك اليوم شاركنا الأعضاء الجمهوريين فيما سمته الإدارة إيجازا سريا حول الاستجابة الاتحادية. حضر وزراء الحكومة كلهم تقريبا، إلى جانب رئيس هيئة الأركان المشتركة، وظل

الوزيران شيرتوف ورامسفيلد يتلوان بكل ثقة، دون إظهار أي ندم أو أسف، عدد عمليات الإجلاء التي تمت والحصص الغذائية العسكرية التي وزعت، وجنود الحرس الوطني الذين نشروا. بعد بضعة أيام، شاهدنا الرئيس بوش في تلك الساحة الغريبة التي اجتاحها الطوفان، يعترف بميراث الظلم العرقي التي ساعدت المأساة على فضحه، ويعلن أن نيو أورليانز ستنهض من جديد.

والآن، وأنا أحضر جنازة روزا باركس، بعد قرابة شهرين من العاصفة، وما شعر به الأمريكيون في شتى أنحاء البلاد من غضب وخجل وعار خلال الأزمة، وبعد الخطب والرسائل الإلكترونية والمذكرات واجتماعات أعضاء الحزبين في الكونغرس، وبعد البرامج التلفزيونية الخاصة ومقالات وأخبار الصحف، شعرت كأنما لم يحدث شيء. السيارات بقيت رابضة على أسطح البيوت، والجثث ما زالت تكتشف. والقصص القادمة من الخليج تشير إلى أن المقاولين يقتنصون عقودا بمئات الملايين من الدولارات، ويحاولون الالتفاف على القوانين المتعلقة بالحد الأدنى من الأجور، وتشجيع زيادة تمثيل النساء والأقليات (خصوصا في الاستخدام)، حيث يوظفون العمال من المهاجرين غير الشرعيين لتوفير النفقات. الإحساس بأن الأمة بلغت لحظة تحول وتغيير ـ أي صحا ضميرها من غفوته الطويلة وستعلن حربا جديدة على الفقر ـ انحسر بسرعة وتلاشى.

بدلا من ذلك، جلسنا في الكنيسة نرثي روزا باركس، ونتذكر انتصارات الماضي، ويكتسحنا الحنين إليه. هنالك قانون يقضي بإقامة تمثال لروزا باركس تحت قبة مبنى الكابيتول. لسوف يصدر طابع تذكاري يخلدها، وتحمل اسمها أعداد لا حصر لها من الشوارع والمدارس والمكاتب في طول أمريكا وعرضها دون ريب. تساءلت عما يعنيه ذلك كله لروزا باركس ـ هل تكفي الطوابع أو التماثيل لترتاح روحها، أم أن تخليد ذكراها يتطلب المزيد.

فكرت بما قالته تلك المرأة في هيوستن، وتساءلت عن حكم الناس علينا في تلك الأيام بعد انهيار الحواجز والمصاطب.

حـين ألتقـي جماعة من الناس أول مرة، يستشهـدون أحيانا بعبارة قلتها في خطبة لي أمـام المؤتمر الوطنـي الديمقراطي عام 2004 ويبدو أنهـا أصابت عصبا حساسا: «لا يوجـد شـيء اسمه أمريكا السـوداء أو البيضـاء أو أمريكا اللاتـين أو الآسيويين ـ هنالـك الولايات المتحـدة الأمريكية» في نظرهم، يبدو أن العبـارة تجسد رؤية لأمريكا التـي تحررت أخيرا من ماضـ هيمنت عليه سياسة التمييـز العنصري، ونظام الرق، ومعسكـرات احتجاز الأمريكيين من أصول يابانية، وقبول دخول العمال الزراعيين من المكسيك مؤقتا، والتوترات في أماكن العمل، والصراع الثقافي ـ أمريكا توفي بوعد مارتن لوثر كينغ بأننا لن يحكم علينا وفقا للوننا أو بشرتنا، بل تبعا لمضمون شخصيتنا.

بمعنـى من المعـاني، لم يكن لدي خيـار آخر سـوى الإيمان بهذه الرؤيـة لأمريكا. وبوصفي طفلا لرجل أسود وامرأة بيضاء، وولدت في بوتقة صهرت الأعراق في هاواي، وشقيقا لأخت نصف إندونيسية لكن يظن الناس أنها من المكسيك أو بورتوريكو، وبعض أقربائـي يتحدرون مـن الصين، وبعضهـم الآخر يشبهون مارغريـت تاتشر وغيرهم بـيرني ماك، واجتمـاع الأسرة في عيد الميـلاد يشبه اجتماعا للجمعيـة العامة للأمم المتحـدة، لذلـك لم يكن لدي أبدا خيار حصر ولائي في نطـاق العرق، أو قياس قيمتي على أساس القبيلة أو الطائفة.

فضـلا عن ذلـك، أعتقد أن جزءا من نبوغ وعبقرية أمريكا تجسد دوما في قدرتها علـى امتصاص وتمثل القادمين الجدد، وتشكيل هوية وطنية من المهاجرين اليائسين الذيـن يصلون إلى شواطئنا. ساعدنا على ذلك دستـور تضمن في جوهره وصميمه ـ علـى الرغم من خطيئة الرق التي لطختـه ـ فكرة المواطنية والمسـاواة أمام القانون؛ ونظامـا اقتصاديـا أتاح، أكـثر من أي نظام آخـر، الفرصة لجميـع القادمين، بغض النظر عن مكانتهم أو لقبهم أو رتبتهم. وبالطبع، كثيرا ما أضعفت المشاعر العنصرية وتفضيـل السـكان على المهاجرين هذه المثل العليا؛ وكثيرا مـا عمل الأقوياء وأصحاب المزايـا على استغلال أو تهييج الأحكام المسبقـة والمتحيزة لتحقيق غاياتهم ومآربهم. لكن حين وضعت مثل المساواة والعدالة بين أيدي المصلحين، من توبمان إلى دوغلاس إلى شافيـز وكينغ، صاغت بالتدريـج أساليب فهمنا لأنفسنا وأتاحـت لنا تشكيل أمة متعددة الثقافات لا يوجد شبيه لها في أي مكان آخر على الأرض.

أخيرا، تصف هذه السطور في خطبتي الوقائع والحقائق الديمغرافية لمستقبل أمريكا. فولايات تكساس وكاليفورنيا ونيومكسيكو وهاواي ومقاطعة كولومبيا تسكنها الآن أغلبية من الأقليات. وهناك اثنتا عشرة ولاية أخرى أكثر من ثلث سكانها من أصول لاتينية أو أفريقية أو آسيوية (أو جميعها معا). ويبلغ عدد السكان الأمريكيين اللاتين اليوم 42 مليون نسمة، وهم أسرع المجموعات الديمغرافية نموا، حيث مثلوا نصف النمو السكاني تقريبا بين عامي 2004 ــ 2005؛ أما السكان الأمريكيون الآسيويون (مع أنهم أقل عددا) فمن المتوقع أن يزداد عددهم بنسبة تتجاوز 200% خلال السنوات الخمس والأربعين القادمة. ويتوقع الخبراء أن أمريكا بعد عام 2050 بقليل لن تعود أمة غالبيتها من البيض ـ بكل ما لذلك من تبعات لا يمكن التنبؤ بها تماما على اقتصادنا وسياستنا وثقافتنا.

ومع ذلك، عندما أسمع المعلقين يفسرون خطبتي لتعني أننا وصلنا إلى حقبة «سياسة ما بعد العرق»أو أننا نعيش الآن في مجتمع مصاب بعمى الألوان، أشعر بأن علي تقديم كلمة تحذير. فالقول إننا شعب واحد لا يشير في دلالته إلى أن العرق لم يعد مهما ـ وأننا كسبنا المعركة في سبيل العدالة والمساواة، أو أن المشكلات التي تواجهها الأقليات اليوم هي المسؤولة عنها. نعرف الإحصائيات: كل مؤشر اجتماعي ـ اقتصادي تقريبا، من معدل وفيات الأطفال إلى متوسط العمر المتوقع إلى فرص العمل وملكية البيوت، يدل على تخلف الأمريكيين السود واللاتين عن نظرائهم البيض. أما الأقليات في مجالس إدارة الشركات في شتى أنحاء أمريكا، فهي غير ممثلة تمثيلا عادلا؛ في حين لا يوجد في مجلس الشيوخ سوى ثلاثة أعضاء من أصول لاتينية واثنين من أصول آسيوية (من هاواي)، وأنا الأمريكي الأفريقي الوحيد (عند كتابة هذه السطور). والقول إن مواقفنا العرقية لا تلعب دورا في هذا التفاوت الصارخ يعني تجاهل تاريخنا وتجربتنا ـ وإعفاء أنفسنا من مسؤولية تصحيح الأمور.

فضلاً عن ذلك كله، في حين أن نشأتي لا تكاد تمثل نموذجا لتجربة الأمريكي الأفريقي ــ وعلى الرغم من أنني أشغل الآن، نتيجة الحظ السعيد غالبا والظروف المواتية، منصبا يقيني الصدمات والعقبات التي يجب على الأمريكي الأسود العادي

مواجهتها ـ إلا أنني أستطيع سرد الحكايات المعتادة التي وجهت سبيلي طيلة أعوامي الخمسة والأربعين: حراس الأمن الذين كانوا يتعقبوني عندما كنت أتسوق في المتاجر المتعددة الأقسام، البيض الذين كانوا يعطوني مفاتيح سياراتهم حين أقف خارج المطعم ظنا منهم أنني أعمل هناك، سيارات الشرطة التي تدقق في أوراقي بعد أن تطلب مني الوقوف على جانب الطريق دون سبب واضح. أعرف ما معنى أن يمنعني الناس من عمل ما أريد بسبب لوني، وأعرف مرارة كظم الغيظ. أعرف أيضا أن علينا، أنا وميشيل، التيقظ والانتباه لبعض القصص التي تؤثر في البنتين ـ من التلفزيون والأصدقاء والشارع ـ فيما يتعلق برأي العالم الخارجي بهما والصورة التي يجب أن تظهرا بها.

إذن، يتطلب التفكير بالعرق رؤية العالم على شاشة متعددة الصور ـ الحفاظ على رؤانا ونوع أمريكا التي نريد ونحن ننظر إليها مباشرة كما هي، والاعتراف بخطايا وأخطاء الماضي وتحديات الحاضر دون السقوط في فخ الشك في نيات الآخرين أو في مصيدة اليأس. لقد شهدت تغيرا عميقا في العلاقات العرقية في حياتي. وشعرت به كما يشعر المرء بتغيير درجة الحرارة. وحين أسمع بعض السود ينكرون هذه التغيرات، أفكر بأن ذلك لا يسيء إلى سمعة أولئك المكافحين والمناضلين من أجلنا فقط، بل يحرمنا من قدرتنا على استكمال العمل الذي بدؤوه. لكن مثلما ألح على أن الأمور تحسنت، أعرف هذه الحقيقة أيضا: التحسن ليس كافيا.

* * *

تشير حملتي للحصول على مقعد في مجلس الشيوخ إلى التغييرات التي حدثت في مجتمعي البيض والسود في الينوي خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية. فبحلول الوقت الذي أعلنت فيه ترشيحي، تمتعت الينوي بتاريخ حافل من السود الذين اختيروا لشغل مناصب رسمية على مستوى الولاية، ومنهم المفتش المالي، والمدعي العام (رونالد بوريس)، وعضو مجلس الشيوخ (كارول موسلي براون)، وأمين سر الولاية المنتخب، جيسي وايت، الذي حصل على أكثر الأصوات عددا قبل سنتين فقط. وبسبب النجاح الرائد لهؤلاء المسؤولين، لم تكن حملتي الانتخابية أمرا جديدا ـ ولربما لم يكن من المرجح أن أفوز، لكن حقيقة خوضي السباق لم تمنع الاحتمال.

وفضلا عن ذلك، تحدت أنواع الناخبين الذين جذبتهم حملتي في نهاية المطاف الحكمة التقليدية السائدة. على سبيل المثال، في اليوم الذي أعلنت فيه ترشيحي لمجلس الشيوخ الأمريكي، صدق الإعلان ودعمه ثلاثة من زملائي البيض في مجلس شيوخ الولاية. لم يكونوا من أولئك الذين نسميهم في شيكاغو «ليبراليي الواجهة»- أي الديمقراطيين الذين يقال إنهم يركبون سيارات الفولفو، ويرشفون القهوة بالحليب، ويشربون النبيذ الأبيض، الذين يغرم الجمهوريون بالسخرية منهم ويتوقعون منهم تبني القضايا الخاسرة، مثل قضيتي. بدلا من ذلك، كانوا ثلاثة رجال في منتصف العمر من الطبقة العاملة ـ تيري لينك (من ليك كاونتي) وديني جاكوبس (من روك ايلاند ومولين) ولاري ولش (من ويل كاونتي) ـ وجميعهم يمثلون البيض أو الطبقة العاملة أو مجتمعات ضواحي شيكاغو على الأغلب.

ساعد على الأمر أن هؤلاء الرجال يعرفونني جيدا؛ فقد خدمنا معا في سبرينغفيلد خلال السنوات السبع الماضية واعتدنا لعب البوكر كل أسبوع خلال الفصول التشريعية. وساعد أيضا أن كلا منهم كان يفخر باستقلاليته، ولذلك فهو على استعداد للوقوف معي على الرغم من ضغط المرشحين البيض الأوفر حظا.

لكن العلاقة الشخصية التي جمعتنا لم تكن السبب الوحيد وراء دعمهم لي (على الرغم من أن قوة صداقتي مع هؤلاء الثلاثة ـ وجميعهم نشؤوا في أحياء متجاورة في وقت كان فيه العداء للسود أمرا يكاد يكون عاديا ـ تدل على شيء يتصل بارتقاء العلاقات العرقية). اشتهر هؤلاء الأعضاء الثلاثة في مجلس شيوخ الولاية بأنهم سياسيون عمليون ويتمتعون بالخبرة والدراية؛ وليست لديهم رغبة بدعم الخاسرين أو تعريض مواقعهم للخطر. الحقيقة أنهم اقتنعوا بقدرتي على «البيع» في مناطقهم ـ حالما يلتقي بي الناخبون ويتجاوزون مسألة الاسم.

لم يكن حكمهم يفتقد الروية والتفكير. فطوال سبع سنين راقبوا تفاعلي مع ناخبيهم، في مجلس شيوخ الولاية، أو أثناء زيارتي إلى دوائرهم. شاهدوا الأمهات (من البيض) يدفعون إلي بأطفالهم لالتقاط الصور التذكارية معي، والمحاربين القدماء (من البيض الذين خاضوا غمار الحرب العالمية الثانية) يندفعون

لمصافحتي بعد أن خطبت في اجتماعهم. واستشعروا ما عرفته من تجربة حياتي برمتها: مهما كانت الأفكار المسبقة التي ما زال الأمريكيون البيض يتشبثون بها، فإن الأغلبية الساحقة منهم قادرة هذه الأيام، إذا سمح الوقت، على تجاوز إطار العرق عند الحكم على الناس.

هذا لا يعني القول إن الأحكام المسبقة والمتحيزة قد اختفت وغابت. فلا يوجد بيننا ـ نحن السود أو البيض أو اللاتين أو الآسيويون ـ من يتمتع بالمناعة من القوالب المنمطة التي ما زالت ثقافتنا تغذينا بها، خصوصا الأنماط المتعلقة بنزوع السود إلى الجريمة، أو بذكائهم، أو أخلاقيات العمل لديهم. على وجه العموم، ما يزال يحكم على أفراد كل جماعة من الأقليات وفقا لدرجة اندماجهم على الأغلب ـ مدى توافق أنماط الكلام أو اللباس أو السلوك مع ثقافة البيض المهيمنة ـ وكلما ابتعدت الأقلية عن هذه العلامات الخارجية الفارقة، زاد تعرض أفرادها للافتراضات السلبية. وإذا منع تذويت معايير مناهضة التمييز العنصري خلال العقود الثلاثة الأخيرة ـ فضلاً عن التأدب واللباقة الاجتماعية ـ معظم البيض من التصرف وفقا لهذه الأنماط في تفاعلاتهم اليومية مع أفراد الأعراق الأخرى، فإن من غير الواقعي الاعتقاد إن هذه القوالب المنمطة لا تمارس تأثيرا تراكميا على القرارات المتسرعة حول من ينال الوظيفة ومن يحظى بالترقية، ومن يعتقل ومن يدعى عليه، وما شعورك فيما يتعلق بالزبون الذي دخل متجرك أو ديمغرافية مدرسة أطفالك.

لكنني أجزم أن مثل هذه الأحكام المتحيزة ليست راسخة ومتجذرة في أمريكا اليوم كما كانت في الماضي ـ ومن ثم فهي عرضة للدحض والنقض. فمراهق أسود يسير في الشارع قد يخيف زوجين من البيض يمران قربه، لكن إن تبين لهما أنه زميل لابنهما في المدرسة، فربما يدعوانه لتناول العشاء. وقد يجد رجل أسود صعوبة في العثور على سيارة أجرة في الليل، لكن إن ثبت أنه مهندس برمجيات كفء فلن تتردد مايكروسوفت في توظيفه.

لا أستطيع إثبات هذه التوكيدات؛ فالمسوح التي تستطلع المواقف العنصرية تعاني من عيوب فاضحة ويصعب الوثوق بها أو الاعتماد عليها. وحتى لو كنت على صواب،

فلـن يشعر أفراد العديد من الأقليات بالارتيـاح والمواساة. فعلى الرغم من كل شيء، حـين تقضـي أيامك في دحض القوالب المنمطة لا بد أن تصـاب بالتعب والسأم. فثمة حمـل إضافي ينوء به العديد من أفـراد الأقليات، خصوصـا الأمريكيين الأفارقة، في جولاتهـم اليوميـة ــ الشعور بأننـا كجماعة لا نملـك رصيدا من النيـات الحسنة في حسابـات أمريـكا، وأن علينا كأفراد أن نثبـت أنفسنا من جديد كل يـوم، وأننا نادرا مـا نحصـل على فائدة الشك ولا نملك سوى هامش ضيـق للخطأ. إن شق الطريق في مثل هذا العالم يتطلب من التلميذة السوداء أن تطرد التردد الإضافي من نفسها حين تتأهب لدخول صف معظم تلاميذه من البيض في اليوم الأول من الدراسة؛ ويستدعي أيضـا أن تغالـب المرأة المتحدرة مـن أصول لاتينية الشك الذاتي حـين تستعد لإجراء مقابلة توظيف في شركة معظم العاملين فيها من البيض.

والأهم أنه يتطلب مقاومة إغراء وقف المسعى وبذل الجهد. إذ لا يمكن لسوى بضع أقليـات أن تنعزل بإرادتها عن مجتمع البيض بصورة كلية ـ من المؤكد أن ذلك لا يتم بالطريقـة التي يمكن للبيضـ استخدامها بنجاح لتجنب الاتصـال مع أفراد الأعراق الأخـرى. لكن تستطيع الأقليـات أن تنغلق على الذات نفسيا، وتحمي نفسها بافتراض الأسـوأ. قـال لي بعض السود: «لَم نبذل جهدا لنخلص البيض من أوهامهم وجهلهم بنا؟ نحن نحاول منذ ثلاثمئة سنة ولم نفلح حتى الآن»

فقلت لهم إن البديل هو الاستسلام ـ لما كان بدلا لما يجب أن يكون.

مـن أكثر الأشياء التي أقدرها في تمثيل ولايـة الينوي الطريقة التي زعزع عبرها افتراضاتي فيما يتعلق بالمواقـف العرقية. على سبيل المثال، خلال حملتي الانتخابية لمجلس الشيـوخ، سافـرت مع سيناتـور الينوي، ديـك دوربن، في جولـة شملت تسعا وثلاثـين مدينـة في جنـوب الولاية. مـن محطاتنا المقـررة في البرنامج بلـدة تدعى القاهـرة في أقصى الجنوب، حيـث يلتقي نهرا المسيسيبي وأوهايـو. اشتهرت البلدة في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات لأنها شهدت أسوأ صدام عرقي خارج ولايات الجنـوب. كان ديـك قـد زار البلدة أول مرة خـلال تلك الحقبة، حـين عمل محاميا (شابا) للحاكم بول سايمون وأرسل للبحث عن الوسائل الكفيلة بتخفيف حدة التوتر

هنـاك. حين وصلنـا القاهرة، تذكر تلـك الزيارة: كيف حذر بعيـد وصوله من مغبة استخـدام الهاتـف في فندقه لأن عامل البدالـة عضو في مجلس المواطنين البيض؛ وكيف أغلق أصحاب المتاجـر من البيض متاجرهم حتى لا يذعنوا لمطالب المقاطعين بتوظيـف السـود؛ وكيـف أبلغه السـكان السود بجهودهـم لدمج المدارس، وخوفهم وإحباطهـم، وقصص الغوغاء الذين يشنقون السـود، وحالات الانتحار في السجون، وإطلاق الرصاص، وأعمال الشغب.

لم أكـن أعرف ما ينتظرنا حين ندخل البلدة. ومع أن الوقت ظهرا، بدت مهجورة، فيمـا عدا بضعة متاجر مفتوحة في الشارع الرئيس وبعض الشيوخ والعجائز يخرجون من عيادة طبية على ما يبدو. وصلنا إلى مرأب واسع لنفاجأ بحشد يضم حوالي مئتي شخص في انتظارنا، ربعهم من السود وجميع الباقين تقريبا من البيض.

كانوا جميعا يضعون أزرارا زرقاء كتب عليها: أوباما إلى مجلس الشيوخ.

تقدم اد سميث، الرجل الودود النشيط الذي شغل منصب المدير الإقليمي في الغرب الأوسط لاتحاد العمال العالمي، ونشأ وترعرع في القاهرة، إلى حافلتنا الصغيرة وعلى وجهه تكشيرة عريضة.

قـال مصافحا ونحن نخرج من الحافلـة: «مرحبا، آمل أن تكونـا جائعين، فلدينا حفلة شواء وأمي هي الطاهية»

لا أدعـي أنني عرفت ما يجول بأذهان البيض الذين احتشدوا ذلك اليوم. كان معظمهـم في مثـل عمري أو أكبر، ولذلـك تذكروا ـ إن لم يكونوا جـزءا من ـ تلك الأيـام الكئيبة قبل ثلاثـين سنة. ولا شك في أن العديد منهـم اجتمعوا هنالك لأن اد سميـث، أحد أقوى الشخصيات نفوذا وتأثيرا في المنطقة، أراد منهم الاجتماع؛ ولربمـا حضـر غيرهم لمجـرد الاستمتـاع بالطعـام أو مشاهدة سيناتـور أمريكي ومرشح للمجلس في منطقتهم.

لكننـي عرفـت أن الشـواء كان لذيـذا، والحـوارات التـي جـرت تبعـث الحيويـة والنشـاط، وبدا النـاس مبتهجين للقائنا. بقينـا طوال ساعة أو نحوهـا نأكل ونلتقط

الصور التذكارية ونصغي إلى اهتمامات وهموم الناس. ناقشنا ما يمكن عمله لإعادة تنشيط اقتصاد المنطقة والحصول على مزيد من المال للمدارس؛ سمعنا عن الأبناء والبنات الذين ذهبوا إلى العراق، والحاجة إلى هدم المستشفى القديم الذي أفسد مركز المدينة. وعندما غادرنا، شعرت بأن علاقة توطدت أواصرها بيني وبين الناس الذين التقيت بهم ـ صحيح أنه لم يحدث تحول جذري، لكنه كان كافيا لتقويض بعض أحكامنا المتحيزة وتدعيم دوافعنا الخيرة والطيبة والإيجابية. بكلمات أخرى، بني نوع من الثقة بيننا.

وبالطبع، كثيرا ما تكون هذه الأنماط من الثقة بين السباقات الانتخابية مؤقتة ولا تدوم. ويمكن أن تنحسر وتضمحل بكل سهولة. فهي تدوم طالما بقيت الأقليات صامتة وساكنة ومذعنة للظلم؛ ويمكن أن تتفجر وتنهار بواسطة بضع إعلانات دعائية سلبية وفي الوقت المناسب تصور العمال البيض يفقدون عملهم بسبب تشجيع تمثيل الأقليات (خصوصا في مجال العمل)، أو عبر خبر يؤكد إطلاق الشرطة النار على شاب أعزل أسود أو من أصل لاتيني.

لكنني أعتقد أيضا أن لقاءات مماثلة لتلك التي عقدت في القاهرة تمارس تأثيرا يتوسع ويمتد: وأن المواطنين من جميع الأعراق ينقلون تأثير هذه اللحظات إلى بيوتهم وأماكن عبادتهم؛ وأنها تظلل الحوار مع الأبناء في البيت والزملاء في العمل ويمكنها أن تحت وتضعف بموجات متلاحقة ما يولده الانعزال من كراهية وشكوك.

رجعت من مدة قريبة إلى جنوب ولاية إلينوي، مع أحد مستشاريي الميدانيين، وهو شاب أبيض يدعى روبرت ستيفان، بعد يوم طويل من الخطب واللقاءات في المنطقة. كانت ليلة ربيعية جميلة، تلألأت فيها مياه وضفاف المسيسيبي تحت ضوء القمر. ذكرتني المياه بالقاهرة وجميع البلدات الأخرى على مجرى النهر، والمستوطنات التي ظهرت واندثرت مع النقل والعبور بالمراكب، وأحداث التاريخ الحزينة والقاسية والوحشية غالبا التي ترسبت هناك عند ملتقى الأحرار والعبيد، عالم هكلبري فين وعالم صديقه جيم (في رواية مارك توين الشهيرة).

أبلغت روبرت بالتقدم الذي حققناه فيما يتعلق بهدم المشفى القديم في القاهرة ـ بدأ مكتبنا عقد لقاءات مع الإدارة الصحية في الولاية، ومع المسؤولين المحليين ـ وشرحت له ما حدث في زيارتي للبلدة. ولأن روبرت نشأ في الجزء الجنوبي من الولاية، سرعان ما تطرقنا إلى المواقف العنصرية لأصدقائه وجيرانه. فقبل أسبوع واحد كما قال، دعاه بعض الأشخاص المحليين من أصحاب النفوذ إلى الانضمام إليهم في ناد اجتماعي صغير في التون، قرب المنزل الذي ترعرع فيه. لم يزر روبرت النادي من قبل، واعتقد أن اللقاء سيكون ممتعا. بعد تقديم الطعام وتبادل أحاديث المجاملة، لاحظ روبرت أنه لا يوجد بين الحاضرين الذين بلغ عددهم الخمسين تقريبا شخص أسود واحد. ولأن ربع سكان التون من الأمريكيين الأفارقة، رأى أن الأمر غريب وسأل عنه الحاضرين.

قال أحدهم: إن النادي خاص.

في البداية لم يفهم روبرت حقيقة الأمر ـ ألم يحاول أي أسود الانضمام؟ وحين أجابوا بالنفي، قال: هل نسيتم إننا في عام 2006!

لم يبد الرجال أي اهتمام، وقالوا إن الأمر ظل دوما على هذا المنوال. لا يسمح للسود بالانضمام إلى النادي.

عندئذ، ألقى روبرت منديله على طبقه، ونهض ليودعهم ويغادر المكان.

أفترض أنه كان بمقدوري التفكير مليا بأولئك الرجال في النادي، وأعده دليلا يثبت أن البيض ما يزالون يتشبثون بمواقفهم العنصرية المعادية لأمثالي. لكنني لا أريد أن أمنح هذا التعصب العنصري قوة لم يعد يمتلكها.

اخترت التفكير بروبرت بدلا من ذلك، والإشارات الإيمائية البسيطة لكن الصعبة التي أرسلها. فإذا استطاع شاب مثله بذل الجهد متجاوزا تيارات العادة والخوف ليفعل ما يعرف أنه الصواب، فأنا أريد أن ألقاه على الطرف الآخر ومساعدته على الوصول إلى بر الأمان.

لم يتلـق انتخابي الدعم والتأييد من المواقف العرقية المتطورة للناخبين البيض في الينوي فقط. بل عبر عن تغييرات في مواقف الأمريكيين الأفارقة في الولاية أيضاً.

يمكـن رؤيـة أحد مقاييس هذه التغيرات في أنواع الدعـم المبكر الذي تلقته حملتي الانتخابية. فأول خمسمئة ألف دولار جمعتها خلال الانتخابات التمهيدية أتى نصفها تقريبـاً من المهنيين وأصحاب الفعاليات التجارية السود. ومحطة الإذاعة (WVON) التـي يملكها أحـد السود هي أول من بدأ يبث أخبار حملتـي الانتخابية على الهواء في شيكاغـو، والمجلة الإخباريـة الأسبوعية (التـي يملكها السود أيضـاً) (NDigo) هي التـي وضعت صورتي على الغـلاف. وأول مرة احتجت فيها إلى طائرة خاصة لحملتي الانتخابية كانت لصديق أسود.

مثـل هذه القدرة لم تكن حتى موجودة قبل جيل مـن الآن. ومع أن شيكاغو تمتعت علـى الـدوام بأكثر مجتمعات السود المحلية حيوية ونشاطـا على الصعيد التجاري في أمريـكا، إلا أن حفنة قليلة من الرجال العصاميين في الستينيات والسبعينيات ـ جون جونسون، مؤسس ايبوني وجيت؛ وجورج جونسون، مؤسس شركة جونسون برودكتس؛ واد غاردنر، مؤسس شركة سوفت شين؛ وآل جونسون، أول رجل أسود في أمريكا يمتلك حقـا حصريا في بيع منتجـات جنرال موتورز ـ كانوا يعدون مـن الأثرياء وفقاً لمعايير البيض في أمريكا.

اليـوم، لم تعد المدينة ملآنة بالأطبـاء والمحامين والمحاسبين وغيرهم من المهنيين السـود فقط، بل يشغـل السود عددا من أرفع المناصب في شـركات شيكاغو. ويملكون المطاعم والمصـارف الاستثماريـة ووكالات العلاقات العامة، وشـركات الاستثمارات العقاريـة والهندسة المعمارية. ويستطيعون الإقامـة في الأحياء التي يريدونها وإرسال أولادهم إلى أفضل المدارس الخاصة. وهم ينشطون في الانضمام إلى المجالس المدنية ويدعمون جميع الأعمال الخيرية.

مـن الناحية الإحصائية، يبقى عدد الأمريكيين الأفارقـة الذين يحتلون قمة سلم الدخل (أعلى خمس) صغيراً نسبياً. إضافة إلى ذلك، يستطيع كل مهني ورجل أعمال

مـن السـود في شيكاغو روايـة القصص عن العقبـات العرقية التـي تعترضهم. فقلة من الأمريكيـين الأفارقة من أصحاب المشروعات التجاريـة ورثوا الثروة أو ساعدهم المستثمـرون على إطـلاق أعمالهم أو وفـروا لهم الحماية مـن الانكماش الاقتصادي المفاجـئ. ولا يشـك سوى القليل منهـم في حقيقة أنهم لو كانوا مـن البيض لكان من الأسهل تحقيق ما وضعوه من أهداف.

ومع ذلك لن يستخدم هؤلاء العرق عكازا أو يشيروا إلى التمييز العنصري كذريعة لتبريـر الفشـل. وفي الحقيقة فإن ما يميز هذا الجيل الجديد مـن المهنيين السود هو رفضهـم لوضـع أي حدود لمـا يستطيعون تحقيقه. حـين قرر صديـق لي تفوق في بيع السندات في فرع شيكاغو مـن شركة ميريل لينش، تأسيس مصرف استثماري خاص بـه، لم يكن هدفـه أن يجعله يتربع على قمة الشركات التي يملكها السود - بل أراد أن يتفوق على الشركات الأمريكية كافة. وحين عزم صديق آخر على ترك منصبه الرفيع (مدير تنفيذي) في جنرال موتورز ليؤسس شركة خاصة به بالمشاركة مع شركة هيات، اعتقـدت والدته أنه فقد صوابه. «لم تتصور مـا هو أفضل من وظيفة قيادية في إدارة جـنرال موتورز. لأن مثل هذه الوظائف كانت مستحيلة على أفراد جيلها. لكنني أردت تأسيس شركة خاصة بي»، كما قال.

تلك الفكرة البسيطة ـ المرء لا ينحصر في إطار أحلامه ـ احتلت موقعا مركزيا في فهمنا لأمريكا إلى حد أنها أصبحت شائعة وسائدة تقريبا. لكن في نظر الأمريكيين الأفارقة، تمثل الفكرة قطيعة جذرية مع الماضي، وكسر القيود النفسية للرق وسياسة التمييز العنصري. لربما يكون أهم ميراث لحركة الحقوق المدنية، الهبة التي قدمها زعماء مثل جون لويس وروزا باركس، الذين تظاهروا واحتشدوا وتحملوا التهديدات والاعتقالات والضـرب في سبيل توسيع أبواب الحرية. وهي شهادة دامغة أيضا على ذلـك الجيل من الآباء والأمهات من الأمريكيـين الأفارقة الذين كانت بطولتهم أقل دراميـة لكنهـا لم تكن أقـل أهمية: الآباء والأمهـات الذين عملوا طـوال حياتهم في وظائـف أقل مـن إمكاناتهم بكثـير، دون أن يشتكوا أو يتذمـروا، وكافحوا ليدخروا ثمـن بيـت صغير؛ وناضلوا من أجل أن ينتسب أطفالهـم إلى دروس تعلم الرقص أو

المشاركة في الرحلات الميدانية التي تنظمها المدارس؛ المدربون الذين أشرفوا على فرق دوري الشباب وألحوا بعناد على المدرسين ليتأكد لهم أن أطفالهم يشاركون في أفضل البرامج وأكثرها تحديا؛ الآباء والأمهات الذين أخذوا أطفالهم إلى الكنيسة في كل يوم أحد؛ وأدبوهم حين خرجوا على قواعد السلوك القويم، ورعوا جميع أطفال المبنى الذي يقيمون فيه خلال أيام الصيف الطويلة. والذين دفعوا أبناءهم لتحقيق الإنجازات ودعموهم بالحب والحنان بحيث يستطيعون تحمل الصعوبات في المجتمع الأوسع.

عبر هذا السبيل الأمريكي الجوهري من الحراك الارتقائي نمت الطبقة الوسطى السوداء بمقدار أربعة أضعاف في خلال جيل واحد، وانخفض مستوى الفقر بين السود إلى النصف. وعبر عملية مشابهة من العمل الجاد والدؤوب والتزام العائلة، حقق الأمريكيون اللاتين مكاسب مشابهة: بين عامي 1979 ـ 1999، نمت الأسر الأمريكية ذات الأصول اللاتينية التي تنتمي إلى الطبقة الوسطى بنسبة تجاوزت 70%. وأصبح من الصعب تمييز العمال السود واللاتين، في آمالهم وتوقعاتهم، عن نظرائهم البيض. فهم الذين يجعلون اقتصادنا دائرا وناشطا وديمقراطيتنا مزدهرة ـ المدرسون والميكانيكيون والممرضات وتقنيو الكمبيوتر وعمال خطوط التجميع وسائقو الحافلات وموظفو البريد ومديرو المتاجر وعمال الصيانة الذين يكونون قلب أمريكا النابض.

ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق في العقود الأربعة الماضية، تبقى هوة عنيدة بين مستويات معيشة العمال السود واللاتين والبيض. فمتوسط أجر العامل الأسود يعادل 75% من أجر العامل الأبيض، في حين لا يتجاوز معدل أجر العامل من الأصل اللاتيني 71%. أما صافي قيمة الموجودات للسود فهو 6000 دولار، واللاتين 8000%، مقارنة بـ 88000 للبيض. وعندما يسرح السود واللاتين من وظائفهم أو يواجهون حالة طارئة في الأسرة فلديهم مدخرات أقل، مقارنة بالبيض، ليعتمدوا عليها، والآباء أقل قدرة على مد يد المساعدة لأبنائهم. وحتى السود واللاتين الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى يدفعون أكثر للضمان والتأمين مقارنة بالبيض، وهم أقل احتمالا لامتلاك بيوت خاصة بهم، ويعانون مشكلات صحية أكثر من باقي الأمريكيين. لربما تعيش الأقليات الحلم الأمريكي، لكن قبضتها على الحلم تظل واهية وضعيفة.

كيف نستطيع ردم هذه الهوة العنيدة؟، وما دور الحكومة في تحقيق هذا الهدف؟، سؤالان يقعان في صميم الجدل الدائر في السياسة الأمريكية. لكن يجب وضع بعض الإستراتيجيات التي يمكننا الاتفاق عليها. يجب أن نبدأ من استكمال العمل الذي لم تنجزه حركة الحقوق المدنية ـ أي تطبيق القوانين المناهضة للتفرقة العنصرية في مجالات أساسية مثل الاستخدام والإسكان والتعليم. وكل من يظن أننا لم نعد بحاجة إلى مثل هذا التطبيق يجب أن يقوم بزيارة إلى مرائب السيارات الملحقة بالمكاتب والشركات ويحسب عدد السود المستخدمين، حتى في الوظائف التي لا تتطلب مهارات خاصة، أو يتوقف في قاعة لإحدى النقابات ويسأل عن عدد السود المنتسبين إلى برامج التدريب العملي والمهني، أو يقرأ الدراسات الحديثة التي تظهر أن الوسطاء العقاريين ما يزالون يبعدون الأسر السوداء عن الأحياء التي تقطنها أغلبية من البيض. أعتقد أنك ستدرك أن ثمة خطأ ما يحدث، إلا إذا كنت تعيش في ولاية لا يقطنها العديد من السكان السود.

تحت الإدارات الجمهورية المتعاقبة، كان هذا التطبيق لقوانين الحقوق المدنية فاترا وخجولا في أفضل الأحوال، وفي ظل الإدارة الحالية، لم يعد له وجود عمليا ـ إلا إذا أخذنا بالاعتبار تشوق إدارة الحقوق المدنية في وزارة العدل إلى تصنيف المنح الجامعية أو برامج تعزيز وإثراء التعليم التي استهدفت طلاب الأقليات بوصفها «تمييزا معكوسا»، بغض النظر عن تدني نسبة تمثيل طلاب الأقليات في مؤسسة معينة أو مجال محدد، ومدى هامشية تأثير البرنامج في الطلاب البيض.

يجب أن يشكل ذلك مصدرا للقلق عبر الطيف السياسي كله، حتى لأولئك المعارضين لسياسة تشجيع الأقليات وزيادة تمثيلها. ويمكن لبرامج هذه السياسة، حين تصمم وتنفذ بأسلوب صحيح، أن تفتح الفرص المغلقة لولاها أمام طلاب الأقليات المؤهلين دون حرمان الطلاب البيض منها. ونظرا لندرة المرشحين السود واللاتين لنيل شهادة الدكتوراه في الرياضيات والعلوم الفيزيائية، مثلا، فإن برنامجا للمنح الدراسية المقدمة لطلاب الأقليات المهتمين بالحصول على شهادات عالية في هذه الحقول (وهو هدف لاستقصاء أجرته وزارة العدل منذ مدة قريبة) لن

يحـرم الطلاب البيض من هذا البرنامـج، لكن يمكن أن يوسع مجموعة المواهب التي ستحتاجهـا أمريكا لكي يعم الازدهار الجميع في اقتصـاد مرتكز على التقانة. فضلا عـن ذلك، وبوصفي محاميا عمـل في قضايا الحقوق المدنية، يمكننـي القول إن وضع أهـداف وجـداول زمنية لاستخدام وتوظيف عمال الأقليات قـد يكون العلاج المنطقي الوحيـد المتـاح، وذلك كلما ظهـر دليل قوي يثبت اتبـاع الشركات الكـبرى أو نقابات العمال أو البلديات نظاما منهجيا وطويل الأمد للتمييز العنصري.

يختلف العديد من الأمريكيين معي في هذا السياق من حيث المبدأ، على أساس أن مـن الواجـب على مؤسساتنا عدم أخـذ العرق بعين الاعتبار، حتـى في حالة مساعدة ضحايـا التمييز في الماضي. حسنـا، أتفهم مثل هذه الحجج، ولا أتوقع العثور على حل للجـدل الخـلافي في المستقبـل القريب. لكن ذلك يجـب ألا يمنعنا من تيقـن أن على الحكومـة، عـبر المدعـين العامين والمحاكـم، التدخـل لتصحيح الأمور، حـين يتقدم متنافسان متساويان في المؤهلات، أحدهما من الأقليات والآخر من البيض، للحصول على وظيفة أو مسكن أو قرض، وجرى تفضيل الأبيض باستمرار.

يجـب أن نتفـق أيضا علـى أن مسؤولية ردم الهـوة لا يمكـن أن تتحملها الحكومة وحدهـا؛ فعلى الأقليـات، أفـرادا وجماعات، تحمـل المسؤولية أيضـا. ولا ريب في أن العديد من العوامل الاجتماعية أو الثقافية التي أثرت سلبا في المواطنين السود، مثلا، تعـبر بصيغة مضخمة عـن مشكلات تؤثر في الأمريكيين جميعـا: الإفراط في المتابعة التلفزيونيـة (تشاهـد الأسرة السـوداء التلفزيون مدة تزيد عن إحـدى عشرة ساعة يوميـا في المعدل الوسطي)، الإفراط في استهـلاك المواد السامة (السود أكثر إفراطا في التدخين وتناول الطعام الدسم)، غياب التوكيد على المنجزات التعليمية.

ثم هنالك انهيار العائلة بسبب الانفصال بين الأب والأم في مجتمعات السود، وهي ظاهرة تتزايد بمعدل ينذر بالخطر عند المقارنة ببقية المجتمع الأمريكي، وكانت ذات يـوم مختلفة في الدرجـة فأصبحت مختلفة في النوع، ظاهرة تعـبر عن لا مبالاة تجاه الجنس ورعاية الأطفال لدى الرجال السود، وهذا ما جعل الأطفال السود أكثر عرضة للخطر ـ ولا يوجد عذر لها.

هـذه العوامل حين تجتمع معا تعيق التقدم. فضلاً عن ذلك، على الرغم من قدرة عمـل الحكومة على المساعدة في تغيير السلوك (تشجيع سلسلة متاجر السوبر ماركت التـي تبيـع منتجات طازجة على افتتـاح فروع لها في أحياء السـود، على سبيل المثال، يمكـن أن يحـدث تأثيرا بالغا في تغيير عـادات الأكل)، إلا أن تغيـير المواقف يجب أن يبـدأ من المنزل، والأحيـاء السكنية، وأماكن العبادة. إن علـى المؤسسات الاجتماعية المرتكز، خصوصا كنائس السود، مساعدة العائلات على إحياء احترام الجيل الشاب للإنجـازات التعليميـة، وتشجيـع أساليب الحيـاة الصحية، وإعـادة تنشيط المعايير الاجتماعية التقليدية المتعلقة بمتع والتزامات وواجبات الأبوة.

لكن أهم أداة لردم الفجوة بين عمال الأقليات والعمال البيض قد لا تتصل بالعرق في نهايـة المطاف. فالآفات التي تصيب ببلواها الطبقتين العاملة والوسطى في مجتمع السـود واللاتين هذه الأيام لا تختلف اختلافا جوهريا عن تلك التي يعانيها نظراؤهم البيضـ: إعـادة الهيكلة وتصغير حجـم الشركات، نقل عمليات الإنتـاج إلى الخارج، الأتمتـة، تجمد الأجـور، تفكيك وإلغاء خطـط وبرامج الرعاية الصحيـة والتقاعدية المرتكـزة على أرباب العمـل، المدارس الفاشلة والعاجزة عن تعليـم الشباب المهارات التـي يحتاجونهـا للمنافسة في الاقتصاد المعولم (السود هـم الأكثر تأثرا ومعاناة من هـذه النزعات، نظـرا لأنهم الأكثر اعتمادا على وظائـف التصنيع، فهم من الشغيلة، «أصحاب الياقات الزرقاء»، ومن المستبعد أن يقيموا في الضواحي الجديدة التي تولد وظائـف جديـدة). وما يساعد عمـال الأقليات هو مـا يساعد العمـال البيض: إتاحة الفرصة للحصول على أجر كاف لتلبية متطلبات الحياة، التعليم والتدريب الضروريان للحصـول على هذا الأجـر، قوانين عمل وضرائب تعيد بعض التـوازن إلى توزيع ثروة البلاد، رعاية صحية ورعاية الطفولة، برامج تقاعدية يمكن للعمال الاعتماد عليها.

هـذا النمط ـ ارتفاع المد الذي يحمل قوارب الأقليات ـ كان صحيحا في الماضي. فقـد تحقـق التقدم بواسطة الجيـل السابق مـن الأمريكيين الأفارقـة واللاتين لأن الفرصـ ذاتهـا التي وفرت ومنحت للطبقـة الوسطى البيضاء أتيحـت للمرة الأولى للأقليـات أيضا. واستفادت، مثل جميـع الأمريكيين، من اقتصاد كان ينمو وحكومة

اهتمت بالاستثمار في مواطنيها. ولم يكتف السود بالاستفادة مباشرة من قلة العمالة في سوق العمل، وسهولة الحصول على رأس المال، وبرامج المنح والقروض فقط؛ بل إن تنامي الدخل والإحساس بالأمان جعلا البيض أقل معارضة لمطالب الأقليات بالعدالة والمساواة.

الصيغة ذاتها تصح اليوم. ففي عام 1999، انخفض معدل البطالة بين السود وارتفع دخلهم إلى مستوى قياسي لا بسبب الموجة الكاسحة لسياسة تشجيع تمثيل الأقليات في العمل والاستخدام أو التغير المفاجئ في أخلاقيات العمل بين السود، ولكن لأن الاقتصاد ازدهر وانتعش ولأن الحكومة اتخذت إجراءات (معتدلة) جديدة ـ مثل توسيع ائتمان ضريبة الدخل المكتسب ـ لنشر وتوزيع الثروة في كل مكان. وإذا أردت أن تعرف سر شعبية بيل كلينتون بين الأمريكيين الأفارقة، لست بحاجة إلى النظر أبعد من هذه الإحصائيات.

لكن هذه الإحصائيات ذاتها يجب أن تدفع أولئك المهتمين منا بالمساواة العرقية إلى إجراء حساب نزيه للتكاليف والأرباح الناجمة عن إستراتيجياتنا الراهنة. وحتى حين نستمر في الدفاع عن سياسة تشجيع تمثيل الأقليات بوصفها أداة مفيدة، وإن تكن محدودة، لتوسيع الفرص المتاحة للأقليات المحرومة والمظلومة، فإن علينا التفكير بإنفاق المزيد من رأسمالنا السياسي لإقناع أمريكا بتوظيف الاستثمارات الضرورية لضمان أداء الطلاب الجيد في صفوفهم وتخرجهم في المدارس الثانوية ـ وهو هدف، إن تحقق، سيكون أقدر من سياسة تشجيع تمثيل الأقليات على مساعدة الأطفال السود واللاتين الذين يحتاجون إليها أكثر من سواهم. على نحو مشابه، يجب علينا دعم البرامج الهادفة لإلغاء التفاوت في الرعاية الصحية بين الأقليات والبيض (تشير بعض الأدلة إلى أن أفراد الأقليات لا يتلقون العناية الكافية حتى عند استثناء الدخل ومستويات الضمان)، لكن وضع خطة للرعاية الصحية الشاملة سوف يساعد في إلغاء التفاوت بين البيض والأقليات أكثر من أي برامج خاصة بالأعراق يمكن أن نصممها.

لا يعد التشديد على البرامج الشمولية، إزاء تلك الخاصة بالأعراق، مجرد خطة عمل جيدة فقط؛ بل سياسة جيدة أيضا. أذكر أنني جلست مرة مع زملائي الديمقراطيين في مجلس الشيوخ ولاية الينوي نستمع إلى سيناتور آخر، أمريكي ـ أفريقي -سأدعوه جون دو- كان يمثل منطقة في الأحياء الداخلية، ألقى خطبة عصماء وحماسية عن السبب الذي يجعل إلغاء بعض البرامج المعينة قضية عنصرية صارخة. بعد بضع دقائق، التفت السيناتور الأبيض (الذي تفوق على زملائه في سجل التصويت الليبرالي) وقال: «أتعرف ما المشكلة مع جون؟ كلما سمعته يجعلني أشعر بأننا أكثر بياضاً».

أشرت في معرض الدفاع عن الزميل الأسود إلى أن من الصعب على السياسي الأسود قياس النبرة الصحيحة التي يجب أن يستخدمها ـ مفرطة في الغضب؟ ليست غاضبة بما فيه الكفاية؟ ـ عند مناقشة المشقات والصعاب التي يواجهها ناخبوه. ومع ذلك، كان تعليق زميلي الأبيض مفيدا. فقد استنفد الذنب الذي يشعر به البيض طاقته في أمريكا (صوابا أو خطأ)؛ حتى أكثرهم نزاهة، الذين يرغبون فعلا في إنهاء الظلم العرقي وتخفيف الفقر، يميلون إلى معارضة الإشارات إلى الاضطهاد العنصري ـ أو المزاعم العرقية المرتكزة على تاريخ التمييز العنصري في هذه البلاد.

يعود جزء من السبب وراء ذلك إلى نجاح المحافظين في تأجيج سياسة الاستياء، مثلا: عبر المبالغة والتهويل في الآثار الضارة لسياسة تشجيع التمثيل العادل للأقليات على العمال البيض. لكن الحقيقة أن المسألة تتعلق بالمصلحة الذاتية. فمعظم الأمريكيين البيض يدركون أنهم لم يشاركوا في ممارسة التمييز العنصري بأنفسهم ولديهم الكثير من المشكلات الخاصة بهم التي تشغلهم وتقلقهم. ويعرفون أيضا أن البلاد، مع اقتراب الدين الوطني من تسعة تريليونات دولار، وبلوغ العجز السنوي في الميزانية 300 مليار دولار، لا تملك سوى عدد قليل من الموارد الثمينة لمساعدتهم على حل تلك المشكلات.

نتيجة لذلك كله، قد تولد الاقتراحات التي تفيد الأقليات فقط وتقسم الأمريكيين إلى «نحن» و«هم»بضعة تنازلات قصيرة الأجل حين لا تكون التكاليف مرتفعة كثيرا

علـى البيض، لكنها لا تخدم كأساس لأنواع التحالفات السياسية المستدامة والعريضة المرتكز التي تحتاجها عملية تغيير أمريكا. من ناحية أخرى، يمكن للجاذبية الشمولية المحيطـة بالإستراتيجيـات التي تساعـد الأمريكيين كافة (المدارس التي تعلم فعلا، والوظائـف التـي تقدم أجرا كافيـا، والرعاية الصحية التي تشمـل كل من يحتاجها، وحكومـة تغيـث المتضررين من الفيضان مثـلا)، إلى جانب الإجـراءات التي تضمن تطبيـق قوانيننـا بعدالة على الجميع، ومن ثم تعزز وتدعم المثـل الأمريكية (التطبيق الأفضـل لقوانين الحقـوق المدنية القائمة مثلاً)، أن تخدم كركيـزة مؤسسة لمثل هذه التحالفات ـ حتى وإن ساعدت هذه الإستراتيجيات الأقليات بشكل غير متناسب.

مثـل هذا التحول في التشديد والتوكيد ليس أمـرا سهلا: العادات القديمة عنيدة ومقاومـة للتغيـير، وثمة خوف دائم يصيـب العديد من الأقليات مـن أن الأمريكيين البيضـ سوف يتخلون عن تعهداتهم فتضيع المكاسب التي تحققت بالنضال والكفاح، إذا لم يظـل التمييـز العنصـري الـذي مورس ماضيـا وحاضـرا في الواجهة وعلى قمـة الأولويـات. أتفهم هذه المخـاوف ـ فلا يوجد ما يضمن تحـرك التاريخ في خط مستقيـم، وخلال الأوقات الاقتصادية الصعبـة يمكن لضرورات المساواة العرقية أن تهمش وتوضع على الرف.

ومـع ذلك، حين أنظـر إلى ما وجب على الأجيـال السابقة مـن الأقليات مغالبته، أشعـر بالتفاؤل بقدرة هذا الجيل التالي على استمـرار الدخول في التيار الاقتصادي الغالب. فعلى مدى معظم تاريخنا الحديث، كان استغلال الفرص المتاحة أصعب على السـود؛ والسمـاح للأمريكيين اللاتين بالعمل في أقسام المطافـئ والشركات قد يكون كرهـا وعن غير رضى. لكن على الرغم مـن كل شيء، فإن التوليفة التي جمعت النمو الاقتصـادي والاستثمار الحكومـي في البرامج الشاملة لتشجيع الحـراك الارتقائي، والالتـزام المتواضـع بتطبيق مبدأ مناهضـة التمييز، كانت كافية لجـر أغلبية السود واللاتين إلى التيار الاجتماعي الاقتصادي الغالب بخلال جيل واحد.

نحن بحاجة إلى تذكير أنفسنا بهذا. لكن اللافت ليس عدد الأقليات التي أخفقت في التسلـق إلى الطبقة الوسطى، بل عدد التي نجحت على الرغم من جميع الصعاب

والعقبات؛ ولا مشاعر الغضب والمرارة التي نقلها الآباء الملونون إلى أبنائهم، بل درجة انحسار هذه المشاعر. هذه المعرفة تقدم لنا ركيزة نؤسس عليها. وتخبرنا أن بالإمكان تحقيق مزيد من التقدم.

إذا استطاعت الإستراتيجيات الشاملة الجامعة التي تستهدف التحديات التي يواجهها الأمريكيون كافة أن تمضي شوطا بعيدا نحو ردم الفجوة بين الأمريكيين السود واللاتين والبيض، فهناك جانبان للعلاقات العرقية في أمريكا يتطلبان انتباها خاصا ـ قضايا تؤجج لهيب الصراع العرقي وتضعف التقدم الذي تحقق. فيما يتعلق بالأمريكيين الأفارقة، تتمثل القضية في الظروف المتدهورة لفقراء أحياء المدن الداخلية. وفيما يتصل باللاتين ، تتجسد المشكلة في العمال غير الرسميين والعاصفة النارية السياسية المحيطة بالهجرة.

من المطاعم المفضلة لدي في شيكاغو مطعم يدعى ماك ارثر. فهو يقع بعيدا عن المنطقة التجارية الرئيسة في المدينة على الطرف الغربي من ويست سايد في شارع ماديسون. المطعم بسيط ومضيء يتسع لقرابة مئة شخص. في أي يوم من أيام الأسبوع، يتناول العشاء فيه هذا العدد من الناس تقريبا ـ أسر ومراهقون وجماعات من النساء المحتشمات وشيوخ ـ ينتظرون دورهم، على نمط الكافتيريا، للحصول على أطباق ملأى بالدجاج المقلي وسمك السلور والبازلاء والرز واللحم والملفوف واللحم بالعجين وخبز الذرة وغيرها من الأطباق التقليدية الشائعة بين السود في الجنوب. يستحق الأمر الانتظار في الطابور لأنك تتبادل الحديث مع الناس.

صاحب المطعم، ماك ألكسندر، رجل ضخم الجثة عريض الصدر في أوائل الستينيات من العمر، شاب شعره الخفيف، وتهدل شاربه، وبدا حول خفيف في عينيه خلف نظارته، وأعطته هذه الملامح مظهر البروفسور المتأمل. مارك من المحاربين القدماء، ولد في ليكسينغتون (في المسيسيبي) ، وفقد رجله اليسرى في فيتنام؛ بعد أن شفي، انتقل هو وزوجته إلى شيكاغو، حيث حضر دورات تدريبية على ممارسة الأعمال التجارية في حين عمل في أحد المستودعات. في عام 1972، افتتح متجر «تسجيلات

مـاك»، وساعد في تأسيس جمعية تحسين الأعمـال التجارية في الويست ساید، وتعهد بإصلاح وترميم وتحسين ما يدعوه «هذا الركن الصغير من العالم».

نجـح ماك وفقا لجميع المقاييس. فقد نمت تجارته؛ وافتتح مطعما ووظف السكان المحليـين للعمل فيه؛ وبدأ شراء وإعادة ترميم المبـاني المتداعية ثم تأجيرها. وبسبب الجهـود التـي بذلها رجـال ونساء مثل مـاك لم يعد شـارع ماديسون يبـدو كئيبا كما اشتهـرت شـوارع الويست سايـد. هنالك متاجر لبيـع الملابس وصيدليـات وكنائس. وستجد على جانبي الطريق السريع البيوت المكونة من طبقة واحدة ـ المحاطة بالمروج الخضـراء المشذبـة ومساكب الورد المصممـة بعناية ـ التي تكـون العديد من الأحياء السكنية في شيكاغو.

ولكـن حين تقطع مسافة قصيرة في أي اتجاه ستجد جانبا مختلفا من عالم ماك: حشود من الشبان على ناصية الشارع يلقون نظرات ماكرة ومختلسة؛ أصوات صفارات الإنـذار تمتزج مع دوي الموسيقـى القادمة من السيارات؛ المباني المظلمة التي تلطخت جدرانهـا بأسمـاء العصابات؛ أكوام القمامـة المنتشرة في كل مـكان تذروها الرياح. إدارة الشرطـة في شيكاغو ثبتـت منذ مدة قريبة كاميرات دائمة وأضواء ساطعة على أعمـدة النور في ماديسون، فغـرق كل مبنى بوهج أزرق دائم. الناس الذين يقيمون في ماديسـون لم يشتكوا أو يتذمروا؛ فالأضواء الزرقاء الساطعة غدت منظرا مألوفا. بل تذكرة أخرى بما يعرفه الكل ـ نظام المناعة في المجتمع المحلي انهار كليا تقريبا، نتيجة المخدرات وإطلاق الرصاص واليأس؛ الفيروس انتشرت عدواه، على الرغم من جهود أمثال ماك، والناس في حالة متفاقمة من الضعف والانحلال.

قـال لي مـاك في أصيل أحد الأيـام ونحن نسير لمشاهدة أحـد مبانيه: «الجريمة ليسـت أمـرا جديدا على حي ويسـت ساید. ففي السبعينيـات، لم تأخذ الشرطة على محمـل الجـد فكرة الاهتمـام والاعتناء بأحياء السـود. وطالما لا تمتـد الاضطرابات والمشـكلات إلى أحياء البيض، فهـي لا تبالي. أول متجر افتتحته تعرض لثمان أو تسع عمليات اقتحام وسرقة متلاحقة».

أضاف قائلاً: «الشرطة أكثر استجابة الآن. وقائدها، وهو أخ عزيز، يبذل قصارى جهده. لكن ما بيده حيلة مثله مثل الجميع. أترى هؤلاء الصبية هناك، إنهم لا يأبهون لشيء. الشرطة لا تخيفهم، والسجن لا يرهبهم ـ نصفهم على الأقل من أصحاب السوابق. فإذا اعتقلت الشرطة عشرة منهم، سيأخذ عشرة آخرون مكانهم بخلال ساعة».

«هذا هو الأمر الذي تغير.. موقف هؤلاء الصبية. لا يمكنك لومهم، لأن معظمهم لا يملك شيئا في المنزل. أمهاتهم لا تفيدهم بشيء ـــ فالعديد منهن مازلن مراهقات. الآباء في السجون. لا يوجد حولهم من يرشدهم، ويرسلهم إلى المدارس، ويعلمهم احترام الآخرين. لذلك فهم يتربون في الشوارع. هذا كل ما يعرفونه. العصابات هي عائلاتهم. لا يجدون عملا سوى تجارة المخدرات. أرجو ألا تسيء فهمي، ما زال لدينا العديد من العائلات الصالحة والكريمة هنا.. صحيح أنها لا تملك مالا وفيرا، لكنها تبذل قصارى جهدها لتربية أبنائها وإبعادهم عن المشكلات. لكن العائلات الأخرى تفوقها عددا بكثير. وكلما طالت مدة إقامتها تعاظم الخطر الذي يهدد أبناءها. لذلك، في اللحظة التي تتاح لها الفرصة تغادر المنطقة. وهذا يجعل الوضع أسوأ حالاً».

هز ماك رأسه وأردف: «لا أعرف. أفكر دوما بأن في مقدورنا تغيير الحال. لكنني سأكون صادقا معك: من الصعب ألا تشعر أحيانا وكأن الحالة يائسة. إنه أمر صعب، ويزداد صعوبة».

أسمع الكثير من مثل هذه المشاعر في مجتمعات الأمريكيين الأفارقة هذه الأيام، اعتراف صريح بأن الأوضاع في قلب الأحياء الداخلية تخرج عن زمام السيطرة. في بعض الأحيان، سوف يتركز الحديث على الإحصائيات ـ معدل وفيات الأطفال (يساوي معدله في ماليزيا بين الأمريكيين السود الفقراء)، أو البطالة بين الذكور السود (تتجاوز نسبتها الثلث في بعض أحياء شيكاغو)، أو عدد السود الذين يتوقع أن يواجهوا النظام القضائي الجنائي في مرحلة ما من حياتهم (واحد من ثلاثة على المستوى الوطني).

لكن كثيرا ما تركز الحديث على القصص الشخصية، التي تروى كدليل يثبت الانهيار الأساس لجزء من مجتمعنا وتعبر عن مزيج من الحزن وعدم التصديق. سوف تتكلم مدرسة عما يعنيه أن يشتمها صبي في الثامنة بألفاظ نابية أو يهددها بالأذى الجسدي. وسيصف المحامي العام صفحة السوابق المرعبة لمجرمين في الخامسة عشرة من العمر أو اللامبالاة التي يتوقع بها عملاؤه أنهم لن يعيشوا إلى سن الثلاثين. وسوف يصف طبيب أطفال أمهات مراهقات يحسبن أن من الطبيعي إطعام أطفالهن الرضع قطع البطاطا المقلية على الإفطار، أو اللاتي يعترفن بأنهن تركن أطفالا لا تتجاوز أعمارهم خمس أو ست سنوات وحدهم في المنزل.

هذه هي قصص أولئك الذين لم يخرجوا من سجن التاريخ، عن أحياء في مجتمع السود المحلي يسكنها أفقر الفقراء، وتتحول إلى «مستودعات» تخزن جميع ندوب الرق وعنف التمييز العنصري، والغضب والجهل بالإكراه، وعار الرجال الذين لم يتمكنوا من حماية نسائهم أو إعالة أسرهم، والأطفال الذين قيل لهم إنهم لن يصلحوا لشيء ولم يكن لديهم معين لإزالة الضر والأذى عنهم.

مر زمن بالطبع كان فيه هذا الفقر المدقع الذي يعاني منه الجميع من كل الأعمار يشكل صدمة للأمة ـ حين استطاع نشر كتاب مايكل هارينغتون «أمريكا الأخرى» أو زيارات بوبي كنيدي إلى دلتا المسيسيبي، إثارة الغضب والدعوة إلى العمل. ولت هذه الأيام. فصور ما يسمى اليوم بالطبقة المحرومة موجودة في كل مكان، وأصبحت ثابتا دائما في الثقافة الشعبية الأمريكية ـ في السينما والتلفزيون، حيث تنأى عنها قوى القانون والنظام؛ في موسيقى الراب وأفلام الفيديو، حيث تمجد حياة العصابات ويقلد المراهقون البيض والسود على حد سواء (مع أن المراهقين البيض، على الأقل، يدركون أن صورتهم مجرد تظاهر وتكلف)؛ في نشرات الأخبار المسائية، حيث أعمال التخريب والنهب في الأحياء الداخلية تشكل مادة دسمة. وبدلا من استحضار تعاطفنا، ولدت الألفة مع حياة الفقراء السود تشنجات من الخوف السافر والازدراء الصريح. لكنها على الأغلب لم تولد سوى اللامبالاة. الرجال السود يملؤون سجوننا، والأطفال السود غير قادرين على القراءة أو محاصرون وسط معارك الشوارع التي

تخوضها العصابات، والمتشـردون السود ينامون قرب مداخن الأنفاق طلبا للدفء أو في حدائـق عاصمة الأمة ـ نحن نأخذ ذلك كلـه كقضية مسلم بها، كجزء من النظام الطبيعـي للأشياء، وربما هـي حالة مأساوية، لكن لسنا مسؤولـين عنها، وبالتأكيد لا يمكن تغييرها.

فكـرة الطبقة الدنيا المحرومة من السود ـ المنفصلة والمنعزلة والغريبة في سلوكها وقيمهـا ـ لعبـت أيضا دورا مركزيـا في السياسة الأمريكية الحديثـة. فباسم إصلاح حـال غيتـو السود شنت «حـرب جونسون» علـى الفقر، وعلـى أسـاس إخفاقات تلك الحـرب، الحقيقية والمتخيلة، دفع المحافظون معظـم الأمريكيين إلى معارضة مفهوم دولـة الرعاية الاجتماعية ذاته. ثمـة فكرة أخرى نمت داخل المؤسسـات الاستشارية المحافظة، تؤكد أن الأمراض الثقافية ـ لا التمييز العنصري أو الظلم البنيوي المدمج في اقتصادنا ـ مسؤولة لا عن فقر السود فقط، بل إن البرامج الحكومية مثل الرعاية الاجتماعيـة، بالاقتران مع القضاة الليبراليين الذين «يدللون» المجرمين، فاقمت هذه الأمراض والآفات. شاشات التلفزيون استبدلت بصور الأطفال الأبرياء الذين انتفخت بطونهـم بسبب المجاعة وسـوء التغذية، صور الأطفال السـود الذين يمارسون النهب والسلب والعنـف؛ التقارير كانت أقل تركيزا على الخادمة السوداء التي تكافح لكسب لقمة العيش لأسرتها، مقارنة بتركيزها على «ملكة الرعايـة الاجتماعية»التي تنجب الأطفـال لقبض أموال المعونة. ما كنا بحاجـة إليه، وفقا لحجة المحافظين، هو جرعة إضافيـة من الانضبـاط الصارم ـ مزيد مـن رجال الشرطة، والسجـون، والمسؤولية الشخصية، ونهاية للرعاية الاجتماعية. فإذا لم تغير مثل هذه الإستراتيجيات الوضع في غيتـو السود، فيمكنها علـى الأقل احتواؤه والمحافظة على أمـوال دافعي الضرائب المجدين والمجتهدين ووقف تبديدها وهدرها.

يجـب ألا نفاجئ بكسب المحافظين للـرأي العام وجمهور البيض إلى جانبهم. فقد استغلـت حججهم تمييزا متجـذرا ومتنوعـا في التاريخ الأمريكي يفـرق بين الفقراء الذيـن يستحقـون العـون والذيـن لا يستحقونـه. وهي حجة كثـيرا ما تأثـرت بتلوين عنصـري أو اثنـي واكتسبـت شيوعا أكبر خـلال الأوقات الاقتصاديـة الصعبة، مثل

السبعينيات والثمانينيات. ولم تقدم استجابة صناع السياسة الليبرالية وزعماء الحقوق المدنية أي مساعدة تذكر؛ ففي إلحاحهم على تجنب توجيه اللوم لضحايا العنصرية التاريخية، نزعوا إلى التقليل من شأن/ أو تجاهل الأدلة على أن تجذر أنماط السلوك بين الفقراء السود ساهم فعلا في انتشار الفقر (أشهر الأمثلة اتهام دانييل باتريك موينيهان بالعنصرية في أوائل الستينيات حين حذر من مغبة زيادة الولادات بين الفقراء السود دون زواج). هذه الرغبة في إنكار الدور الذي تؤديه القيم في تشكيل النجاح الاقتصادي لأي مجتمع صعب تصديقها واستعدَت الطبقة العاملة (البيضاء) ـ خصوصا لأن بعضا من أكثر صناع السياسة ليبرالية عاشوا حياتهم بعيدا عن الاضطراب والفوضى في المدن.

الحقيقة أن هذا الإحباط المتنامي نتيجة الظروف في الأحياء الداخلية لا يقتصر على البيض. ففي معظم أحياء السود، ظل السكان الملتزمون بالقانون والمجدون في العمل يطالبون بمزيد من حماية الشرطة منذ سنين، لأن من المرجح أن يسقطوا ضحايا للجرائم. في السر ـ في مطابخ البيوت، وصالونات الحلاقة، وبعد الصلاة في الكنيسة ـ كثيرا ما يرثي السود تآكل وتراجع أخلاقيات العمل، والتربية الناقصة، وانحطاط الآداب والقيم الجنسية، بحماسة تفخر بها مؤسسة التراث.

بهذا المعنى، تعد مواقف السود فيما يتعلق بمصادر الفقر المزمن أكثر محافظة مما ترغب سياسة السود في الاعتراف به. لكن ما لا تسمعه تعابير (مثل «نهاب أو مفترس») يستخدمها السود لوصف شاب ينتمي إلى إحدى العصابات، أو «الطبقة الدنيا» في وصف الأمهات اللاتي يعتمدن على الرعاية الاجتماعية ـ اللغة التي تقسم العالم بين أولئك الذين يستحقون اهتمامنا والذين لا يستحقونه. برأي الأمريكيين السود، لا يعد هذا الانفصال عن الفقراء خيارا أبدا، ولا يعود السبب فقط إلى أن لون جلدنا ـ والنتائج التي يستخلصها المجتمع الأوسع من لوننا ـ يجعلنا جميعا دون استثناء نتمتع بالقدر ذاته من الحرية والاحترام.

بل يعود السبب أيضا إلى أن السود يعرفون القصة الخفية لاختلال وظيفة الأحياء الداخلية. فمعظم الذين نشؤوا في شيكاغو يتذكرون القصة الجمعية للهجرة الكبرى

مـن الجنـوب، وكيف أجـبروا بعد وصولهـم على العيش في الغيتوات بسبـب التوجه العنصـري والالتزامـات التقييديـة وجمعوا في مشروعـات الإسـكان الشعبية، حيث المدارس دون المستوى المطلـوب، والحدائق تعاني من نقص التمويل، وحماية الشرطة لا وجود لها، وتجارة المخدرات منتشرة وتتساهل معها السلطات. يتذكرون كيف كانت الوظائـف المرموقة تحجـز للجماعات المهاجرة الأخرى، وكيـف تبخرت الأعمال التي يعتمد عليها الشغيلة السـود، بحيث بدأت الأسر تنهار وتتداعى تحت الضغط وينزلق أطفالها عبر شقوق الانهيار والتصدع، إلى أن وصلت الأمور إلى الحضيض وأصبح ما كان استثنـاء محزنا قاعدة سائدة إلى حد ما. يعرفون ما الذي يدفع ذاك الرجل إلى الإدمـان على الكحول لأنه قريبهم وهذا الشاب العنيف إلى الجريمة، لأنهم يتذكرونه حين كان صبيا، مليئا بالحيوية وقادرا على الحب.

بكلمـات أخرى، يفهم الأمريكيـون الأفارقة أن الثقافة عامل مهـم، لكنها تشكلت نتيجـة الظروف. نعلـم أن الكثيرين في أحيائنا الداخليـة محاصرون بسلوكيات تدمر الـذات لكنهـا ليست أصيلة أو فطريـة. وبسبب ذلك العلم، يبقـى مجتمع السود على قناعة بإمكانية تغيير ظـروف أولئك المحاصرين في أحياء المدن الداخلية إذا امتلكت أمريـكا الإرادة للقيام بذلك، وسـوف تتغير المواقف الفردية لـدى الفقراء بالطريقة ذاتها، ويمكن رفع الأذى والضر تدريجيا، إن لم يكن من أجل هذا الجيل، فليكن على الأقل في سبيل الجيل التالي.

تساعدنـا هذه الحكمة علـى تجاوز تخوم المشاجـرات والنزاعـات الأيديولوجية، وتخـدم كركيـزة مؤسسـة لجهـد متجدد للتصـدي لمشـكلات الفقر في أحيـاء المدن الداخليـة. يمكننـا البدء بالاعتراف ربمـا بأن أفضل خطوة يمكـن اتخاذها في سبيل تخفيف حدة هذا الفقر هي تشجيع المراهقات على استكمال دراستهن الثانوية وتجنب الحمـل خارج إطار الزواج. في هذا المسعى، يجب توسيع البرامج المجتمعية والمدرسية المرتكـز التي ثبت نجاحهـا في تقليص حالات حمل المراهقات، لكـن يجب أيضا على الآبـاء ورجال الدين وزعماء المجتمع المحلي التحـدث جهرا عن هذه القضية بأسلوب أكثر اتساقا وتساوقا وإلحاحا.

علينا الإقرار أيضا بأن المحافظين ـ وبيل كلينتون ـــ محقون بشأن الرعاية الاجتماعية كما صممت سابقا: عبر فصل الدخل عن العمل، وعدم مطالبة متلقي معونات الرعاية الاجتماعية بشيء سوى تحمل البيروقراطية الاقتحامية، وضمان يؤكد عدم وجود معيل في الأسرة، فإن برنامج المعونة للأسر التي تعيل الأطفال يضعف في الناس روح المبادرة واحترام الذات. يجب أن تتركز أي إستراتيجية لتقليص الفقر لدى المواطنين من مختلف الشرائح العمرية على العمل، لا على الرعاية الاجتماعية ـ لا لأن العمل يوفر الاستقلالية والدخل فقط، بل لأنه يوفر النظام والتنظيم والكرامة وفرص النمو في حياة الناس.

لكننا نحتاج أيضا إلى الاعتراف بأن العمل وحده لا يضمن انتشال الناس من وهدة الفقر. ففي مختلف أرجاء أمريكا، استطاع إصلاح نظام الرعاية الاجتماعية تقليص عدد متلقي إعانة البطالة؛ لكنه ضخم صفوف العاملين الفقراء، حيث فقدت النساء الاستقرار في سوق العمل، وحوصرن في وظائف لا يكفي أجرها لسد الرمق، وأجبرن في كل يوم على البحث دون جدوى عن مركز مناسب لرعاية أطفالهن، ومسكن يقدرن على دفع أجرته، ورعاية صحية يسهل الحصول عليها، ليجدن أنفسهن عند نهاية كل شهر عاجزات عن توفير ما يكفي لشراء الطعام واللباس وسداد فاتورة الغاز.

يمكن لإستراتيجيات مثل توسيع برنامج ائتمان ضريبة الدخل المكتسب التي تقدم المساعدة لجميع العاملين في وظائف متدنية الأجر، أن تحدث فارقا هائلا في حياة أولئك النسوة وأطفالهن. لكن إذا كنا جادين في كسر حلقة الفقر الذي يعاني منه المواطنون من جميع الأعمار، فسوف يحتاج العديد من هؤلاء النسوة إلى بعض المساعدة الإضافية لدعم الأساسيات التي يأخذها من يقيم خارج الأحياء الداخلية قضية مسلما بها. فهن بحاجة إلى مزيد من رجال الشرطة ومزيد من الحراسة في أحيائهن، وتوفير نوع من الحماية الشخصية لهن ولأطفالهن. وهن بحاجة إلى مراكز صحية مجتمعية المرتكز تؤكد وتشدد على الوقاية ـ ومنها رعاية الصحة الإنجابية، والمشورة المتعلقة بالتغذية، وفي بعض الحالات معالجة الإدمان. بحاجة إلى تغيير جذري في المدارس التي يدرس فيها أطفالهن، وسهولة الحصول على خدمات رعاية الطفل (النهارية) تتيح لهن العمل في وظائف بدوام كامل أو متابعة تعليمهن.

وفي العديد من الحالات، هن بحاجة إلى تعلم كيف يصبحن أمهات فاعلات. ففي الوقت الذي يبلغ فيه العديد من أطفال الأحياء الداخلية سن الدراسة، يعانون التخلف ــ يعجزون عن تحديد الأرقام أو الألوان الأساسية، أو حروف الأبجدية، وتفاجئهم البيئة المنظمة التي لم يعتادوا عليها، وكثيراً ما يعانون المشكلات الصحية التي لم تشخص طبياً. وهم غير مستعدين الاستعداد الكافي لا لأن أمهاتهم لم يوفرن لهم الحب والحنان، بل لأنهن لا يعرفن كيف يوفرن ما يحتاجه أطفالهن. إن للبرامج الحكومية الجيدة التخطيط والتنظيم ـ تقديم المشورة والنصح قبل الولادة، إتاحة الرعاية الطبية للأطفال، برامج تثقيف وتعليم الآباء والأمهات، برامج تعليم الأبناء في مرحلة الطفولة المبكرة ـ قدرة مثبتة على المساعدة في ملء الفراغ.

أخيراً، نحن بحاجة إلى معالجة ترابط مشكِلَتَيْ البطالة والجريمة في الأحياء الداخلية بحيث يستطيع المقيمون فيها البدء بتحمل مسؤولياتهم. الحكمة التقليدية تقول: إن معظم العاطلين عن العمل في الأحياء الداخلية يمكنهم العثور على وظائف إذا أرادوا العمل فعلاً؛ لكنهم يفضلون دوما تجارة المخدرات بكل ما يصاحب أرباحها المحتملة من مخاطر، على الوظائف المتدنية الأجر التي لا يتاح سواها لهم بسبب افتقارهم إلى المهارات اللازمة. وفي الحقيقة، يؤكد الخبراء الاقتصاديون الذين درسوا القضية ـ والشباب الذين وضعت مصائرهم على المحك ـ أن تكاليف العيش ومنافعه في الشارع تختلف عن السائد في الأسطورة الشعبية: في قاع مراتب «المهنة» أو حتى منتصفها، تتعلق قضية تجارة المخدرات بالحد الأدنى من الأجور. فبالنسبة للعديد من رجال الأحياء الداخلية، لا يتمثل ما يمنعهم من العمل في وظيفة مربحة في مجرد غياب الدافع المحفز لمغادرة حياة الشوارع، بل غياب الخبرة الوظيفية أو المهارات المطلوبة ـ ووصمة السوابق الإجرامية التي تتزايد وتتسع الآن.

اسألوا ماك، الذي جعل تزويد الشباب في حيه بفرصة ثانية جزءا من رسالته. 95% من عماله الذكور هم من أصحاب السوابق الإجرامية، منهم أفضل طهاته، الذي ظل يدخل ويخرج من السجن طوال السنوات العشرين الماضية بسبب ارتكابه جرائم تتعلق بالمخدرات وإحداها بسبب قيامه بعملية سطو مسلح. يدفع ماك لمستخدميه في

البداية ثمانية دولارات في الساعة، ليرتفع الأجر إلى خمسة عشر. ولم يعان من نقص في المتقدمين. ماك هو أول من يعترف بأن بعضهم سببوا مشكلات حين بدؤوا العمل ـ إذ لم يتعودوا الدوام في الوقت المحدد. أو تلقي الأوامر من المشرف ـ وأن معدل تبديلهم مرتفع. لكن حين يرفض قبول الاعتذار من مستخدميه («أقول لهم لدي عمل تجاري أديره وإذا كانوا لا يريدون الوظيفة فإن غيرهم ينتظرها»)، يجد أنهم سرعان ما يتكيفون. وبمرور الوقت يعتادون إيقاع الحياة العادية والطبيعية: التزام المواعيد، العمل كجزء من فريق، تحمل عبء المسؤولية. ويبدؤون الحديث عن تطوير تعليمهم، وربما يلتحقون بالكلية المتوسطة المحلية.

ويطمحون إلى هدف أفضل.

لو أن لدينا الآلاف من أمثال ماك، ولو تمكن السوق وحده من توفير فرص العمل التي يحتاجها جميع رجال الأحياء الداخلية لتحسن الوضع دون ريب. لكن معظم أرباب العمل ليسوا مستعدين لتحمل مخاطرة استخدام أصحاب السوابق، وكثيرا ما يمنع الراغبون في ذلك. في الينوي مثلا، يحظر على أصحاب السوابق العمل لا في المدارس ودور الرعاية والمستشفيات فقط ـ وهي قيود منطقية تعبر عن عدم رغبتنا في تعريض سلامة أطفالنا وآبائنا المسنين للخطر ـ بل يحظر العمل على بعضهم في مجال الحلاقة وتجميل الأظافر.

بمقدور الحكومة إطلاق عملية تغيير الظروف لهؤلاء الرجال عبر التعاون مع أرباب العمل والمقاولين في القطاع الخاص لتدريب وتوظيف أصحاب السوابق في مشروعات يمكن أن تعم فائدتها المجتمع برمته: عزل المنازل والمكاتب لجعلها أكثر توفيرا للطاقة مثلا، أو تمديد خطوط الحزمة العريضة الضرورية لنقل المجتمعات المحلية كلها إلى عصر الإنترنت. سوف تكلف مثل هذه البرامج مالا بالطبع ـ مع أن أي تقليص في الميول الإجرامية سيساعد في تمويل البرنامج ذاتيا، وذلك حين نأخذ بالاعتبار التكلفة السنوية لاعتقال السجين. لن يفضل جميع العاطلين المتشردين الوظائف المتدنية الأجر التي لا تحتاج إلى مهارات وخبرة على الحياة في الشوارع،

ولن يلغي أي برنامج لمساعدة أصحاب السوابق الحاجة إلى سجن المجرمين العنيدين الذين تجذرت في نفوسهم عادات العنف.

ومع ذلك، يمكننا الافتراض أن توفير العمل القانوني للشباب المتورطين الآن في تجارة المخدرات سوف يخفض معدلات الجريمة في العديد من المجتمعات المحلية؛ وأن النتيجة ستكون مزيدا من أرباب العمل الذين يفتتحون منشآتهم وشركاتهم ومتاجرهم في هذه الأحياء، وسيبدأ الاقتصاد المستدام ذاتيا بالتجذر؛ وستبدأ المعايير بالتغير بخلال مدة تتراوح بين عشر وخمس عشرة سنة، ويبدأ الشباب والشابات التفكير بمستقبل لهم، وترتفع معدلات الزواج، ويحظى الأطفال بعالم أكثر استقرارا يترعرعون في ظله.

ما الذي يفيدنا ذلك كله ـ انخفاض معدلات الجريمة في أمريكا، مزيد من الأطفال الذين يتلقون الرعاية، مدن تولد وتبعث من جديد، تراجع وانحسار الأحكام المسبقة المتحيزة، والخوف، والخلاف المستحكم الناجم عن فقر الأمريكيين السود. ألا تستحق هذه النتائج أن ننفق عليها ما أنفقناه في السنة الماضية على الحرب في العراق؟ أليست أكثر فائدة من المطالبة بإلغاء الضرائب على العقارات؟ يصعب حصر وتحديد منافع وفوائد مثل هذه التغييرات. لأنها بالضبط تنأى عن الحصر.

إذا كانت مشكلات الفقر في أحياء المدن الداخلية ناجمة عن فشلنا في مواجهة الماضي المأساوي، فإن تحديات الهجرة تشعل شرارة الخوف من مستقبل غامض يلفه عدم اليقين. ديمغرافية أمريكا تتغير بطريقة لا يمكن وقفها وبسرعة الضوء، ودعاوى ومطالب المهاجرين لا تناسب نموذج الأسود والأبيض القائم على التمييز والمعارضة والذنب والرد الغاضب والاتهام المضاد. وفي الحقيقة، حتى القادمين الجدد من السود والبيض ـ من غانا وأوكرانيا والصومال ورومانيا ـ يصلون إلى هذه الشواطئ متحررين من عبء الديناميات العرقية والعنصرية لأي حقبة سالفة.

خلال الحملة الانتخابية، شاهدت على أرض الواقع وبطريقة مباشرة وجوه أمريكا الجديدة هذه ـــ في الأسواق الهندية على طول جادة ديفون، في المسجد

الجديد الذي يشيد في الضواحي الجنوبية الغربية، في حفلات زواج الأرمن وحفلات رقص الفليبينيين، في اجتماعات مجلس قيادة الأمريكيين الكوريين، وفي جمعية المهندسين النيجيريين. في كل مكان زرته وجدت مهاجرين يستقرون في أي منازل أو وظائف يعثرون عليها، يغسلون الأطباق أو يقودون سيارات الأجرة أو يكدحون في مصابغ أقربائهم، يدخرون المال ويؤسسون أعمالهم التجارية ويبعثون النشاط والحياة في الأحياء الميتة، إلى أن ينتقلوا إلى الضواحي ليربوا أطفالهم ويعلموهم التحدث بلهجة لا تختلف عن لغة أرض الآباء والأجداد فقط، بل تناقض شهادات ميلادهم في شيكاغو أيضاً. رأيت مراهقين يستمعون إلى موسيقى الراب ويتسوقون من مراكز التسوق ويخططون ليصبحوا في المستقبل أطباء ومحامين ومهندسين وحتى سياسيين.

قصة المهاجرين التقليدية هذه تحدث في شتى أنحاء البلاد، قصة الطموح والتكيف، والعمل الدؤوب والتعليم، والاندماج والحراك الارتقائي. لكن المهاجرين اليوم يعيشون هذه القصة وكأنها من قصص الخيال العلمي. وبوصفهم مستفيدين من أمة أكثر تسامحا ودنيوية من تلك التي واجهها المهاجرون قبل أجيال، أمة أصبحت تحترم أساطير مهاجريها، غدوا أكثر ثقة بمكانهم هنا وأشد تشبثاً بحقوقهم. وبصفتي عضوا في مجلس الشيوخ، أتلقى دعوات لا حصر لها لإلقاء خطب أمام هؤلاء المواطنين الأمريكيين الجدد، حيث كثيرا ما تُستطلع آرائي فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ـ ما موقفي من قبرص، مثلاً، أو مستقبل تايوان؟ فلديهم اهتماماتهم ومشاغلهم السياسية المحددة في المجالات التي تهيمن فيها جماعاتهم الاثنية ـ لربما يشتكي الصيادلة الأمريكيون من ذوي الأصول الهندية من تعويض برنامج الرعاية الصحية، ويضغط الكوريون من أصحاب المنشآت التجارية الصغيرة من أجل إحداث تغييرات في النظام الضريبي.

لكن في أغلب الأحوال يريدون توكيدا على أنهم أمريكيون أيضاً. كلما ظهرت أمام جمهور من المهاجرين، أسمع بعض المعاتبات البريئة من جانب المساعدين العاملين معي بعد إلقاء الخطبة؛ فبرأيهم، تتبع ملاحظاتي تركيبة ثلاثية الأجزاء: «أنا

صديقكم»، و«[البلد المعنـي] كان مهدا للحضارة»، و «أنتم تجسدون الحلم الأمريكي» وهم على صواب، فرسالتـي بسيطة. وكما أصبحت أعرف، كان مجرد حضوري أمام هـؤلاء الأمريكيين الجدد يخدم ملاحظة أنهم قوم مهمـون، ناخبون يتمتعون بأهمية حاسمة لنجاحي، ولهم حقوق المواطنة الكاملة ويستحقون الاحترام والتقدير.

وبالطبـع، لا تتبع جميع الحوارات التي أجريها مـع جاليات ومجتمعات المهاجرين المحلية هذا النمط السهل. ففي أعقاب الحادي عشر من سبتمبر، اتسمت لقاءاتي مع الأمريكيين العرب والباكستانيين، مثلا، بطبيعة ملحة وعاجلة، لأن قصص الاعتقالات واستجوابـات مكتب التحقيقات الفيدرالية والنظرات العدائية من الجيران، زعزعت إحساسهم بالأمان والانتماء. فقد ذُكروا أن لتاريخ الهجرة إلى هذا البلد جانبا مظلما وحساسا ونقطة ضعف؛ وهم بحاجة إلى تطمينات محددة تؤكد لهم أن مواطنتهم تعني شيئا بالفعل، وأن أمريكا تعلمت العبر والدروس الصحيحة من احتجاز الأمريكيين من ذوي الأصـول اليابانية خلال الحرب العالمية الثانية، وأننـي سأقف معهم إذا تحولت الرياح السياسية إلى وجهة غير مرغوبة.

لكـن في لقاءاتي مع الأمريكيين اللاتين، في أحياء مثل بيلسن وليتل فيليج، وبلدات مثـل سيسرو واورورا، أجبرت علـى التعبير عن معنى أمريـكا، ومعنى المواطنة، وعن مشاعري المتناقضة أحيانا فيما يتعلق بجميع التغييرات التي تحدث.

وبالطبـع، يعود وجود الأمريكيين اللاتين ـ من بورتوريكو، وكولومبيا، والسلفادور، وكوبـا، والمكسيك غالبا ـــ في الينوي إلى أجيـال مضت، حين بدأ العمـال الزراعيون يتجهون شمالا وينضمـون إلى الجماعات الاثنية العاملة في المصانع المنتشرة في شتى أنحاء المنطقة. وعلى شاكلة المهاجرين الآخرين، اندمجوا في الثقافة، على الرغم من أن التحيز العرقي عرقل حراكهم الارتقائي، شأنهم في ذلك شأن الأمريكيين الأفارقة. ولربمـا لهذا السبب كثـيرا ما رص زعماء السود واللاتين وقادة حركة الحقوق المدنية الصفـوف دفاعا عن القضية المشتركة. في عـام 1983، مثل دعم الأمريكيين اللاتين عاملا حاسما في انتخاب هارولد واشنطن، أول رئيس بلدية أسود لشيكاغو. كان هذا الدعـم متبادلا، حيث ساعد واشنطن في انتخاب جيل من الأمريكيين اللاتين الشباب

والتقدميين إلى مجلس المدينة ومجلس شيوخ ولاية الينوي. وفي الحقيقة، ظل أعضاء مجلس شيوخ الولاية من الأمريكيين اللاتين أعضاء رسميين في لجنة الأعضاء السود التشريعية في ولاية الينوي، إلى أن سمح عددهم بإنشاء تنظيم خاص بهم.

على هذه الخلفية بالذات، تكونت الروابط التي عقدتها مع مجتمع الأمريكيين اللاتين بعد وقت قصير من وصولي إلى شيكاغو. ولأنني اشتغلت في مجال التنظيم الاجتماعي، كثيرا ما عملت مع زعماء الأمريكيين اللاتين على قضايا تؤثر في السكان السود والسمر، بدءا بالمدارس الفاشلة، مرورا بالتخلص من النفايات الضارة بطريقة غير مشروعة، وانتهاء بعدم تمنيع الأطفال (باللقاحات). تجاوز اهتمامي نطاق السياسة؛ فقد بدأت أغرم بالأحياء التي يقطنها المهاجرون من المكسيك وبورتوريكو في المدينة ـ أصوات موسيقى «السالسا» الراقصة ورائحة «المرنغ» التي تفوح من الشقق السكنية في ليالي الصيف الحارة، والجدية والوقار في قداس الكنائس حينما تحتشد بالبولونيين والطليان والأيرلنديين، والأحاديث الحماسية والبهيجة حول مباريات كرة القدم في الحديقة، وروح الدعابة الباردة التي تميز بائعي الشطائر، والعجائز اللاتي يمسكن يدي ويضحكن على جهودي المضنية للتحدث بالإسبانية. أصبح لي أصدقاء دائمون وحلفاء مخلصون في هذه الأحياء؛ واعتقدت أن مصائر السود والسمر متشابكة دائما وأبدا، وتشكل حجر الزاوية لتحالف يمكن أن يساعد أمريكا على الوفاء بوعدها المأمول.

لكن بحلول الوقت الذي عدت فيه من كلية الحقوق، بدأت التوترات بين السود واللاتين في شيكاغو بالظهور على السطح. فبين عامي 1990 ــ 2000، ارتفع عدد الناطقين بالإسبانية في المدينة بنسبة 38%، ومع هذا الارتفاع الكبير في عددهم لم يعد السكان اللاتين يرضون بدور الشريك الصغير في أي تحالف بين السود والسمر. وبعد وفاة هارولد واشنطن، ظهرت في المشهد مجموعة جديدة من المسؤولين اللاتين المنتخبين، ارتبطوا مع ريتشارد دالي وبقايا «الماكينة»السياسية القديمة في شيكاغو، رجال ونساء كانوا أقل اهتماما بالمبادئ السامية والتحالفات الملونة من ترجمة سلطتهم السياسية المتنامية إلى عقود ووظائف. ومع معاناة وضعف وتدهور الأعمال

والقطاعات التجارية للسود، ازدهرت الأعمال التجارية التي يملكها اللاتين، ساعدتها في ذلك، جزئيا، الروابط المالية مع البلدان الأصلية وقاعدة مستهلكين أسرتهم حواجز اللغة. وبدا أن العمال القادمين من المكسيك وأمريكا الوسطى هيمنوا في كل مكان على الوظائف الدنيا المنخفضة الأجر التي كان يشغلها السود ـ ندل في المطاعم وعاملات تنظيف وخدم في الفنادق ـ وأغاروا على قطاع الإنشاءات الذي ظل منذ أمد طويل حكرا على العمال السود. بدأ السود يتذمرون ويشعرون بخطر التهديد؛ وتساءلوا هل هم على وشك أن يكتسحهم هؤلاء القادمون الجدد.

يجب ألا أبالغ في الانقسام الحاصل. فلأن المجتمعين كليهما يواجهان جملة من التحديات، من ارتفاع معدل التسرب من المدرسة الثانوية إلى الضمان الصحي غير الكافي، ما تزال تجمع السود واللاتين قضية مشتركة في السياسة. وعلى الرغم من الإحباط الذي يشعر به السود كلما مروا قرب موقع بناء في حيهم وشاهدوا العمال المكسيكيين وحدهم هناك، إلا أنني نادرا ما سمعتهم يلقون اللوم على العمال أنفسهم؛ بل يحتفظون بغضبهم عادة ليصبوا جامه على المقاولين الذين استأجروهم. وبعد الإلحاح، يعبر الكثير من السود عن إعجاب ممتزج بالحقد تجاه المهاجرين اللاتين ـ ما يتمتعون به من أخلاقيات عمل قوية والتزام شديد بالأسرة، واستعدادهم للبدء من قعر السلم والاستفادة مما لديهم من إمكانيات متواضعة إلى أقصى حد.

ومع ذلك، لا سبيل إلى إنكار حقيقة أن العديد من السود يشعرون بالقلق ذاته الذي يسيطر على الكثير من البيض فيما يتعلق بموجة الهجرة غير الشرعية التي تتدفق من حدودنا الجنوبية ـ شعور بأن ما يحدث الآن يختلف اختلافا جوهريا عما حدث قبلا. بعض هذه المخاوف لها ما يبررها. فعدد المهاجرين المضاف إلى القوة العاملة كل سنة بلغ حدا لم يشهده هذا البلد منذ قرن من الزمان. فإذا كان معظم هذا السيل العارم من العمال غير المهرة يقدم بعض الفوائد للاقتصاد ككل ـ خصوصاً الحفاظ على شباب قوتنا العاملة وحيويتها، خلافا للقوة العاملة التي تشيخ في أوروبا واليابان ـ فهو يهدد أيضا بمزيد من انخفاض أجر الشغيلة الأمريكيين (أصحاب الياقات الزرقاء) ويضيف أعباء جديدة على شبكة الأمان التي تحمل فوق طاقتها

أصـلا. مخاوف الأمريكيـين المولودين في أمريـكا مألوفة إلى حد يثـير القلق، وتردد أصداء رهاب الأجانب الذي وجه ذات مرة نحو الطليان والأيرلنديين والسلاف الذين وصلـوا حديثا إلى الشواطئ ــ مخاوف من أن اللاتين مختلفـون اختلافا أصيلا، في الثقافـة والمزاج، بحيث يصعب دمجهـم بصورة كاملة في أسلـوب الحياة الأمريكية؛ مخـاوف مـن أن يتمكن اللاتين، مع التغيرات الديمغرافيـة التي تحدث الآن، من نزع زمام السيطرة من أولئك الذين اعتادوا الإمساك بالسلطة السياسية.

لكن فيما يتعلق بمعظم الأمريكيين، تعد الهموم الناجمة عن الهجرة غير الشرعية أشـد عمقا من المخاوف الناتجة عن انتقال عمليـات الإنتاج الاقتصادي إلى الخارج وأكـثر تعقيـدا من مجـرد العنصريـة البسيطـة. في الماضي، كانـت الهجرة تحدث وفقـا لشروط أمريكا؛ وأمكن لسجادة الاستقبـال الحمراء أن تمد بطريقة انتقائية، علـى أساس مهارات المهاجر أو لونه أو حاجات الصناعة. ووجد العامل نفسه، بغض النظر هل قدم من الصين أم روسيا أم اليونان، غريبا في أرض غريبة، وقد انقطعت الجـذور التي تربطـه بالوطن، ليخضع غالبـا لقيود قاسية، ويجبر علـى التكيف مع قواعد وأنظمة لم يضعها.

يبـدو اليوم أن هـذه الشروط لم تعد مطبقـة. فالمهاجرون يدخلـون البلاد نتيجة نفوذيـة الحدود لا بسبب سياسة حكومية منهجية؛ وحقيقة كون المكسيك مجاورة لنا، إضافـة إلى الفقر المدقع الذي يعانيـه العديد من سكانها، تشير بدلالتها إلى أن عبور الحـدود لا يمكن حتـى تقليصه، فضلا عن وقفـه. ولا ريب في أن القنـوات الفضائية وبطاقـات الزيارة والتحويـلات المصرفية السلكيـة، إضافة إلى حجـم سوق اللاتين البـازغ، تجعل جميعا مـن الأسهل على المهاجـر اليوم الحفاظ علـى الروابط اللغوية والثقافية مـع مسقط رأسه (تفاخر محطة يونيفيجن الناطقة باللغة الإسبانية بأعلى معـدل للأخبار التي تبث في شيكاغو). ويعتقـد الأمريكيون الذين ولدوا في أمريكا أن عليهـم هم، لا المهاجريـن، التكيف والتأقلـم. وبهذه الطريقة، أصبـح الجدل المتعلق بالهجرة يشير بدلالته لا إلى خسارة الوظائف بل السيادة، مثال آخر ـ كالحادي عشر من سبتمبر، وأنفلونزا الطيور، وفيروسات الكمبيوتر، والمصانع التي تنتقل إلى الصين – يثبت عدم قدرة أمريكا على التحكم بمصيرها.

في مثل هذه البيئة الملتهبة المتفجرة ـ والخلاف الحاد بين طرفي الجدال ـ فكر الكونغرس بمشروع قانون شامل لإصلاح وضع الهجرة في ربيع عام 2006. ومع مئات الآلاف من المهاجرين المحتجين في الشوارع وجماعة عين أفرادها أنفسهم حراسا اندفعوا لحماية الحدود الجنوبية (تدعى ماينيوتمن)، كان الرهان السياسي مرتفعا بالنسبة للديمقراطيين والجمهوريين والرئيس.

وتحت قيادة تيد كنيدي وجون مكين، صاغ مجلس الشيوخ مشروع قانون معتدل مؤلف من ثلاثة مكونات رئيسة. طالب المشروع بتشديد إجراءات الرقابة والأمن، وجعل (عبر تعديل كتبته مع تشوك غراسلي) من الأصعب على أرباب العمل توظيف العمال بطريقة غير شرعية. المشروع أقر أيضا بصعوبة ترحيل اثني عشر مليون مهاجر غير شرعي، ووضع بدلا من ذلك خطة طويلة الأجل (تمتد أحد عشر عاما) يمكن بموجبها للعديد منهم الحصول على الجنسية. أخيرا، تضمن المشروع برنامج العامل الضيف الذي يسمح لمئتي ألف عامل أجنبي بدخول البلاد للعمل بصورة مؤقتة.

حين نأخذ جميع العوامل بعين الاعتبار، أظن أن التشريع يستحق الدعم والتأييد. ومع ذلك، سبب لي بند العامل الضيف بعض القلق؛ فقد كان استرضاء للمصالح التجارية الكبرى، أداة تتوسل بها لاستخدام المهاجرين دون منحهم حقوق المواطنة ـ في الحقيقة، وسيلة تستخدمها للحصول على مكاسب نقل عمليات الإنتاج إلى خارج البلاد دون أن تضطر للقيام بذلك. للتصدي لهذه المشكلة، نجحت في إضافة شرط ينص على ضرورة عرض أي وظيفة على العمال الأمريكيين أولا، وألا يخفض أرباب العمل الأجور عبر دفع أجور للعمال الضيوف تقل عن تلك التي يدفعونها للعمال الأمريكيين. الفكرة هي ضمان ألا تتحول الأعمال التجارية إلى استخدام العمال الأجانب المؤقتين إلا في حالة وجود نقص في العمالة.

من الواضح أن التعديل كان مصمما لمساعدة العمال الأمريكيين، ولهذا السبب دعمته بحماس جميع النقابات. لكن ما إن أضيف الشرط إلى مشروع القانون حتى بدأ بعض المحافظين، داخل وخارج مجلس الشيوخ، مهاجمتي بذريعة «مطالبة القانون بحصول العمال الأجانب على أجور أعلى من العمال الأمريكيين»

في قاعة المجلس، التقيت بأحد الزملاء الجمهوريين الذين وجهوا التهمة إلي. شرحت له أن المشروع سيحمي العمال الأمريكيين فعلا، نظرا لانتفاء الدافع لدى أرباب العمل لاستخدام العمال الضيوف إذا كانوا سيحصلون على أجور تساوي أجور العمال الأمريكيين. الزميل الجمهوري، الذي كان صريحا وعالي النبرة في معارضته لمشروع أي قانون يضفي الصفة الشرعية/ القانونية على المهاجرين غير الشرعيين، هز رأسه وقال:

«أصحاب المشروعات التجارية الصغيرة سوف يظلون يستخدمون المهاجرين، وتعديلك كله يجعلهم يدفعون لهم أكثر»

سألته: «لكن لَم يستخدمون العمال المهاجرين إذا كانت أجورهم مساوية لأجور العمال الأمريكيين؟»

ابتسم ورد: «دعنا نواجه الحقيقة يا باراك. هؤلاء المكسيكيون على استعداد للعمل بجد ودأب أكثر من الأمريكيين»

إن قدرة معارضي مشروع قانون الهجرة على الإدلاء بمثل هذه الآراء في السر، بينما يتظاهرون في العلن بالوقوف إلى جانب العمال الأمريكيين، تشير في دلالتها إلى درجة التشكيك والنفاق التي تتخلل الجدل المتعلق بالهجرة. لكن مع الحالة المزاجية السيئة لعامة الأمريكيين، وقلقهم ومخاوفهم التي يغذيها لو دوبس ومقدمو البرامج الإذاعية الحوارية في شتى أنحاء البلاد، لا أستطيع القول إنني فوجئت بعرقلة وتجميد مشروع القانون المعتدل في مجلس النواب بعد أن أجازه مجلس الشيوخ.

وإذا كنت صادقا مع نفسي، يجب علي الاعتراف أنني لا أتمتع بالمناعة الكاملة من هذه المشاعر المؤيدة لمصالح الأمريكيين المولودين في أمريكا. فعندما أرى الأعلام المكسيكية ترفرف في المظاهرات المؤيدة للمهاجرين، أحس أحيانا بفورة حماسية من الاستياء والوطنية. وحين أجبر على استخدام مترجم للتواصل مع العامل الذي يصلح سيارتي، أشعر بنوع من الإحباط.

في إحدى المرات، مع بداية احتدام الجدل حول الهجرة في «الكابيتول»، زارت مكتبي جماعة من الناشطين، وطلبوا مني رعاية مشروع قانون خاص للإغاثة يضفي المشروعية القانونية على ثلاثين مواطنا مكسيكيا جرى ترحيلهم، وتركوا خلفهم زوجات أو أطفالا يملكون إقامة قانونية. التقى أحد مساعدي، داني سبلفيدا، وهو شاب متحدر من أصل تشيلي، بالجماعة وشرح لأفرادها أنني لا أشعر بالارتياح من حيث المبدأ لتولي تقديم تشريع ينتقي ثلاثين شخصا من بين ملايين يعانون أوضاعا مشابهة أو إعفاء استثنائي لقلة من الناس، وذلك على الرغم من تعاطفي مع محنتهم وكوني الراعي الرئيس لمشروع قانون الهجرة في مجلس الشيوخ. غضب بعض أفراد المجموعة وغلبهم الاهتياج؛ وأشاروا إلى أنني لا أبدي اهتماما بعائلات وأطفال المهاجرين، وأنني أكثر اهتماما بحماية الحدود من توخي العدالة. أحد الناشطين اتهم داني بالتنكر لأصله ـ وأنه ليس متحدرا من أصول لاتينية فعلا.

حين سمعت ما حدث، ملأني الغضب وغلبني الإحباط، في آن. أردت الاتصال بالمجموعة وشرح حقيقية أن المواطنة الأمريكية ميزة وليست حقا؛ وأنه لولا الحدود واحترام القانون، لضعفت وتآكلت حتما الأشياء ذاتها التي جلبتهم إلى أمريكا: الفرص المتاحة والحماية المتوفرة لمن يعيش في هذا البلد؛ وعلى أي حال، لا أتحمل من يسيؤون إلى كادر الموظفين العاملين معي، خصوصا ذلك الذي يدافع عن قضيتهم.

داني هو الذي أقنعني بعدم الاتصال بهم، مستشعرا أن ذلك قد يعطي نتائج عكسية. بعد عدة أسابيع، في صبيحة يوم سبت، حضرت ورشة عمل حول التجنيس في كنيسة سنت بيوس في مدينة بيلسن، برعاية السيناتور لويس غوتييرز، والاتحاد الدولي لموظفي الخدمات، وعدد من الجماعات المدافعة عن حقوق المهاجرين كتلك التي زارت مكتبي. اصطف قرابة ألف شخص خارج الكنيسة، كان منهم أفراد عائلات من الشباب، وشيوخ وعجائز، وأمهات مع أطفالهن؛ أما في الداخل، فقد جلس الحاضرون بصمت في صفوف المقاعد الخشبية، يحملون أعلاما أمريكية صغيرة وزعها عليهم المنظمون في انتظار أحد المتطوعين الذي سيساعدهم في البدء بإجراءات تمتد عاما كاملا للحصول على الجنسية.

حين سرت في الممر بين صفوف المقاعد، ابتسم لي بعض الناس ولوحوا بأيديهم؛ في حين أومأ آخرون رؤوسهم بتردد حين مددت يدي مصافحا وعرفتهم بنفسي. قابلت امرأة مكسيكية لا تتحدث الإنكليزية لكن أرسل ابنها إلى العراق؛ وعرفت رجلا كولومبيا عمل خادما في مطعم محلي وعلمت أنه يدرس المحاسبة في الكلية المتوسطة المحلية. ثم أتت إلي طفلة في السابعة أو الثامنة ومن خلفها أبواها، وطلبت توقيعي؛ قالت إنها تدرس في مدرسة حكومية وسوف تري التوقيع لزملائها وزميلاتها في الصف.

عرفت منها أن اسمها كريستينا وهي تلميذة في الصف الثالث. قلت لها إنها محل اعتزاز وفخر أبويها حتما. وحين شاهدتها تترجم كلماتي لهما، تأكد لي أن على أمريكا ألا تخشى هؤلاء القادمين الجدد، فقد أتوا إلى هنا مدفوعين بالسبب ذاته الذي جعل العائلات تأتي إلى هنا قبل مئة وخمسين سنة – مثل أولئك الذين هربوا من المجاعات والحروب والتراتبيات المتصلبة والعنيدة في أوروبا، الذين لا يملكون الوثائق القانونية المطلوبة أو الصلات الضرورية أو المهارات الفريدة، لكنهم حملوا معهم الأمل بحياة أفضل.

لدينا الحق وعلينا واجب حماية حدودنا. يمكننا الإصرار أمام هؤلاء الموجودين هنا على أن المواطنة مترافقة بالواجبات – اللغة المشتركة، والولاءات المشتركة، والهدف المشترك، والمصير المشترك. لكن في نهاية المطاف، فإن الخطر المهدد لأسلوبنا في الحياة لا يتمثل في اكتساح أولئك الذين لا يشبهوننا أو لا يتكلمون لغتنا. الخطر الداهم سيأتي حين نفشل في الاعتراف بإنسانية كريستينا وأسرتها – إذا حرمناهم حقوقهم ومنعنا عنهم الفرص التي نعتبرها من الأمور المسلم بها، وتساهلنا مع نفاق طبقة موظفين تعيش بين ظهرانينا؛ أو على الأعم، إذا بقينا متفرجين لا نحرك ساكنا أمام استمرار حالة الظلم واللامساواة المتفاقمة في أمريكا. حالة تتحرك على خطوط العنصرية ومن ثم تغذي النزاع العنصري والعرقي، مع ازدياد عدد المواطنين السود والسمر، حالة لم يعد بمقدور ديمقراطيتنا ولا اقتصادنا احتمالها مدة أطول.

قلت لنفسي حين راقبت كريستينا وهي تودعني مع أسرتها: ليس هذا هو المستقبل الـذي أريده لها. ليس هذا هو المستقبل الذي أريـده لابنتي. أمريكا التي سيعيش فيها أطفالنا ستكون حاشدة في تنوعها وتعددية في ثقافتها. ابنتاي سوف تتعلمان الإسبانية وتتفوقـان فيها. وكريستينا ستعرف عن روزا باركس وتفهم أن حياة الخياطة السوداء تعـبر عن حياتهـا. القضايا التي يواجههـا أطفالنا قد تفتقـر إلى الوضوح الأخلاقي الصـارخ الـذي جسدته الحافلة التي تفصـل السود عن البيض، لكـن بشكل أو بآخر سـوف يُمتحن جيلهـم حتما ـ مثلما امتحنت السيدة باركس، وركاب الحرية، ومثلما اختبرنـا جميعـا ـ بواسطة تلك الأصـوات التي تقسمنا وتفرق بيننـا وتحرض بعضنا على بعض.

وحين يمتحن أفراد جيلهم بتلك الطريقة، آمل أن يقرؤوا تاريخ هذا البلد ويدركوا أنهم منحوا هبة ثمينة ونعمة مباركة.

أمريكا كبيرة بما يكفي لتستوعب أحلامهم كلها.